2020

السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة أمريكا اللاتينية بين عهديّ أوباما وترامب

"دراسة تقويمية مقارنة"

ليلى أحمد السيد إبراهيم

باحثة ماجستير العلوم السياسية

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية

ملخص

تستهدف هذه الدراسة إجراء تقويم مقارن للسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة أمريكا اللاتينية بين عهديّ أوباما وترامب بالتركيز على قضية الهجرة وأزمة فنزويلا والوجود الصيني والروسي والإيراني في الفناء الخلفي للولايات المتحدة وكيفية تعامل الإدارتين مع هذه التطورات، وقد خلصت الدراسة إلى أن الحزبين الجمهوري والديمقراطي لم يختلفا كثيراً في التعاطي مع قضية الهجرة. بالنسبة لأزمة فنزويلا، فإن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه فنزويلا تميزت باتباع رؤية واضحة هدفها النهائي هو إقامة نظام ديمقراطي في فنزويلا. فيما يتعلق بتغلغل الصين وروسيا وإيران في منطقة أمريكا اللاتينية، فهو يندرج تحت الصراع مع الولايات المتحدة على مناطق النفوذ في ظل سعي الأخيرة للبقاء كقوة إقليمية وحيدة في العالم مهيمنة على نصف الكرة الغربي.

Abstract

This study seeks to compare the U.S. Foreign Policy in Latin America during the period of Obama and Trump administrations by focusing on the immigration issue، the Venezuelan crisis and the Chinese، Russian and Iranian presence in the backyard of the U.S. The study concludes that the Republican and the Democratic parties did not differ much in dealing with the immigration issue. Regarding the Venezuelan crisis، the Foreign policy of the U.S.A towards Venezuela was consistent and aims at establishing a democratic regime in Venezuela. Finally، the interference of China، Russia and Iran in Latin America is part of their conflict with the U.S. for the spheres of influence in light of the aim of the latter to stay as the only regional hegemony in the world in the western hemisphere.

مقدمة

تعرف الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة بأنها عبارة عن بيان مكتوب أو خطة عمل تعمل على توجيه موارد الدولة من أجل تحقيق أهدافها العسكرية وغير العسكرية، وهي تستمد من توجهات وأفكار ومبادئ رئيس الدولة وإدارته أي العقيدة. وتترجم هذه الأخيرة فيما بعد إلى استراتيجيات وسياسات تحدد علاقة الولايات المتحدة مع الدول الأخرى. وهناك في الواقع العديد من العقائد التي عرفت باسم رؤسائها مثل عقيدة الرئيس ترومان التي شكلت علامة فارقة في التاريخ الأمريكي حيث أنتجت سياسة الاحتواء بالإضافة إلى خطة مارشال أثناء فترة الحرب الباردة، وعقيدة ريجان التي أنتجت سياسات نجحت في إنهاء الحرب الباردة ودحر الشيوعية والاتحاد السوفييتي باعتباره امبراطورية الشر وعقيدة جورج بوش الابن التي أثرت على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية بشكل كبير بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (العمري، 2017، 9-35).

عند الحديث عن الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة، لطالما وجد انقسام حاد في الداخل الأمريكي بين مؤيدي التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى أو ما يطلق عليه " الانخراط العميق" أو "هيمنة الليبرالية" تحت ذريعة حماية الأمن القومي الأمريكي وبين مؤيدي عدم التدخل وتخفيض النفقات الذين يهاجمون بشدة الحروب التي دخلت فيها الولايات المتحدة مثل حرب فيتنام والعراق وأفغانستان بسبب الأعباء والتكاليف المادية والبشرية التي اضطرت الولايات المتحدة لتحملها من جراء التدخل في هذه البلدان. هذا لا يعني أنهم يعارضون التدخل كليةً ولكنهم يرون أن هذا التدخل يجب أن يكون محدوداً وقائماً على تقاسم الأعباء والالتزامات مع حلفاء الولايات المتحدة. ومن مؤيدي هذا التوجه "باري بوزان" و" ستيفن والت"، ويرى الأخير على سبيل المثال أن تدخل الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط كان له نتائج وآثار عكسية حيث ولّد جماعات تكن عداءً شديداً للولايات المتحدة، وبالتالي يجب أن تسعى الولايات المتحدة للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في الخارج بتكلفة مقبولة وبطرق أكثر تحفظاً واستدامة وهو ما يتماشى مع النهج الواقعي في العلاقات الدولية الذي يدعو لتركيز الدول على مصالحها في المقام الأول (walt, 2013).

يتجدد هذا الجدل في الولايات المتحدة مع كل انتخابات رئاسية جديدة لاسيما حين يكون الرئيس السابق قد تبنى سياسة خارجية نشطة فتظهر دعوات للتركيز على الشئون الداخلية فقط

ومعارضة أي حروب تنخرط فيها الولايات المتحدة في ذلك الوقت، وبالتالي فإن الجدال بين دعاة الانعزالية والتدخلية في شئون الدول ظل قائماً طوال تاريخ الولايات المتحدة. وبالنسبة للرئيس أوباما فيمكن أن نلاحظ من خلال الكتابات التي تناولت فترته الرئاسية أنه تأثر بكل من الواقعية والمثالية، حيث نجد أنه يؤمن أن التدخل في شئون الدول يجب أن يتم بحذر كما يجب أن يقتصر على الأزمات والأخطار المحدقة بموجب مبدأ الالتزام والمسئولية الدولية لحماية أي دولة تتعرض لخطر الإبادة أو المجازر أو غيرهما، مع الالتزام أيضاً بنشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم بشرط ألا تؤثر على مصالح وأهداف الولايات المتحدة الاستراتيجية في العالم. ويمكن أن نلاحظ ذلك بعد ثورات الربيع العربي حيث دعا لإقامة نظم ديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط إلا أن ذلك لم يتبعه أفعال حقيقية تثبت إيمانه بذلك حيث أن دعم هذه الدول مكلف مادياً ويمكن أن يتسبب في خسائر بشرية نتيجة للفوضى التي سادت أرجاء المنطقة العربية وبالتالي ظهر تردده في مساندة أغلب دول المنطقة. أعطى الرئيس أوباما أيضاً أهمية بالغة للمنظمات الدولية وكان يرى ضرورة ملحة لإعادة بناء التحالفات على الصعيد الدولي من أجل مجابهة التهديدات المشتركة وتدعيم الأمن والسلم الدوليين بما يتوافق مع النهج المثالي الذي يركز على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين من خلال تدعيم دور المنظمات والهيئات الدولية، كما أعطى اهتماماً كبيراً للقوة الناعمة كبديل للقوة العسكرية (العمري، 2017، 65- 85).

مع تولى ترامب رئاسة الولايات المتحدة، عاد الجدال بين دعاة الانعزالية ودعاة التدخل للسطح من جديد، حيث يرى البعض أن السياسة الخارجية الأمريكية ابتعدت كل البعد عن الشعور بالمسئولية العالمية وتركز اليوم بشكل أساسي على مصالحها الوطنية الضيقة فقط أي أنها انعزالية الطابع، ويتضح ذلك من خلال خطابات الرئيس الحالي المثيرة للجدل التي تدعو لاقتسام الأعباء الدولية والانسحاب أو تقليص الوجود العسكري الأمريكي من عدة مناطق ودول في العالم كانت مهمة استراتيجياً للولايات المتحدة في السابق مثل منطقة الشرق الأوسط، وذلك لتقليل الأعباء والتكاليف الاقتصادية. ويعطي ترامب على عكس سابقه أوباما أهمية بالغة للتحالفات الثنائية على عكس المنظمات والاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف التي يرى أن الولايات المتحدة هي المساهم الأكبر فيها وأنها تتحمل تكلفة أكبر من الدول الأخرى، وقد انسحب بالفعل من عدة اتفاقيات دولية

متعددة الاطراف منها النافتا والاتفاق النووي مع إيران ومجموعة دول 5+1، أي أنه بصفة عامة يهيمن التفكير الواقعي على توجهات الرئيس الحالي (دي روش، 2019، 25).

بناءً على ما تقدم، يعرض هذا الفصل تقويماً مقارناً للسياسة الخارجية الأمريكية التي اتبعها كل من أوباما وترامب في منطقة أمريكا اللاتينية على وجه الخصوص حيث تعكس هذه السياسات الإطار الفلسفي العام أي عقيدة كل رئيس التي يؤمن بها والتي تنعكس على سياسته الخارجية تجاه دول ومناطق العالم، ومحاولة تحقيق توازن بين مصالح الولايات المتحدة وأهداف وتوجهات السياسة الخارجية، فنبدأ أولاً بتقويم مقارن لسياسات الهجرة لكل منهما ثم للسياسة الخارجية الأمريكية لكل منهما تجاه أزمة فنزويلا وأخيراً تجاه الوجود الصيني والروسي والإيراني في الفناء الخلفي للولايات المتحدة.

المشكلة البحثية:

يطرح البحث التساؤل التالي:

هل تختلف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة أمريكا اللاتينية باختلاف الإدارة؟ وفي محاولة للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي تُثار عدة تساؤلات أخرى متفرعة عنه

- ما عوامل الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة أمريكا اللاتينية خلال عهديّ أوباما وترامب؟
- ما التحديات التي واجهت الولايات المتحدة في القارة اللاتينية خلال عهد كلٍ من أوباما وترامب؟ وماهي سياسات كل منهم لمواجهتها؟
- ما مستقبل العلاقات الأمريكية مع دول أمريكا اللاتينية في ظل المتغيرات الراهنة؟
- ما فاعلية كلا الإدارتين في التعامل مع الأوضاع والتحديات في أمريكا اللاتينية؟

هدف البحث

تستهدف هذه الدراسة إجراء تقويم مقارن للسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة أمريكا اللاتينية بين عهديّ أوباما وترامب بالتركيز على قضية الهجرة وأزمة فنزويلا والوجود الصيني والروسي والإيراني في الفناء الخلفي للولايات المتحدة وكيفية تعامل الإدارتين مع هذه التطورات.

منهج البحث

في محاولتنا للإجابة عن التساؤل الرئيسي للدراسة وما يتبعه من تساؤلات فرعية فإن الدراسة ستعتمد على المنهج " الاستقرائي ". ويبدأ هذا المنهج من ملاحظة الواقع السياسي ليصفه بالحالة التي هو عليها ليصل من خلاله إلى ما هو كائن بالفعل دون أي تفسير من جانب الباحث. وتتحدد هذه الدراسة زمانًا في الفترة من 2009 حتى 2019، وهو ما يسمح بإجراء مقارنات واستخلاص جوانب التغير والاستمرار في سياسة الخارجية الامريكية في عهد كلٍ من أوباما وترامب.

خطة البحث

يتضمن البحث ثلاثة مباحث وخاتمة على النحو التالي:

المبحث الأول: قضية الهجرة.

المبحث الثاني: أزمة فنزويلا.

المبحث الثالث: الوجود الصيني والروسي والإيراني في أمريكا اللاتينية.

الخاتمة: وتتضمن أبرز ما خلصنا إليه من نتائج.

المبحث الأول: قضية الهجرة

ورث أوباما عند وصوله إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة عدة ملفات مهمة وخطيرة، فداخلياً كانت الولايات المتحدة تعاني من ركود اقتصادي حاد نتيجة لأزمة الرهون العقارية عام 2008 مما أدى إلى أن تصبح المؤسسات المالية في البلاد على شفا الانهيار، هذا بالإضافة إلى معدلات البطالة المرتفعة والنظام الصحي المتداعي وملف الهجرة غير النظامية والتهديدات الأخرى القادمة من الحدود الجنوبية للولايات المتحدة وغيرهم من المشكلات المتراكمة التي كان لابد من مواجهتها وإلا ستستمر في التفاقم. أما خارجياً، فقد ورث أوباما حربين مكلفتين في العراق وأفغانستان أثارتا الحنق والاستياء في الداخل، إلى جانب التهديدات النابعة من المنظمات الإرهابية مثل القاعدة والخلافات المستمرة مع كوريا الشمالية وإيران والعلاقات المتوترة مع روسيا والأهم من ذلك هو الصعود الصيني الذي بات يقلق الولايات المتحدة أكثر من ذي قبل. بالإضافة إلى ملف القضية الفلسطينية والتغير المناخي والانتشار النووي وغيرهم (Lowenthal and others, 2011, 1-5).

لم يتوقع المراقبون حينئذ أن أمريكا اللاتينية ستأخذ اهتماماً كبيراً في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية ولكن مع مرور الوقت أبدت إدارة أوباما رغبتها في توطيد العلاقات مع دول المنطقة وفتح صفحة جديدة مع الدول التي كانت الولايات المتحدة تكن لها العداء في السابق مثل كوبا، كما ظهرت أهمية عدة دول أخرى مثل المكسيك وذلك لعدة أسباب أهمها وقوع هذه الدول على حدود الولايات المتحدة الجنوبية التي أصبحت رخوة أكثر من ذي قبل بسبب توافد المهاجرين الذين أصبحوا جزءاً لا يتجزأ من القوى العاملة في الولايات المتحدة، وفي الواقع منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، استمرت بعض المشكلات الأخرى في التفاقم على هذه الحدود الجنوبية مثل تجارة المخدرات والأسلحة والبشر، وبالتالي رأت إدارة أوباما منذ البداية أن هذه المشكلات لا يمكن غض الطرف عنها بسبب الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للمنطقة، كما رأت أن الوسيلة المثلى لحلها يتمثل في التعاون والتنسيق المتبادل مع عدة دول في المنطقة سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف في المنظمات والمنتديات الإقليمية والدولية. وقد مثل ذلك مهمة صعبة بالنظر إلى تعامل الإدارات السابقة مع دول المنطقة من منظور أمني فقط بعيداً عن أي اعتبارات أخرى (Falcone, 2015, 56-64).

لم يدم هذا الانفتاح طويلاً، فبعد وصول دونالد ترامب إلى الحكم انقلبت الأمور رأساً على عقب بعد أن أعلن ترامب يوم 15 فبراير 2019 حالة الطوارئ على الحدود الجنوبية للولايات المتحدة مستغلاً الصلاحيات الخاصة التي يمنحها قانون الطوارئ الوطنية من أجل حشد الأموال والقوات اللازمة لبناء جدار على الحدود الجنوبية مع المكسيك مما أدى إلى أطول إغلاق حكومي في تاريخ الولايات المتحدة والذي استمر خمسة وثلاثين يوماً بعد رفض الكونجرس توفير الحصة اللازمة لبنائه. وقد برر دونالد ترامب هذه الخطوة بإعلانه أن الوضع على الحدود الجنوبية يمثل أزمة أمنية تهدد المصالح الحيوية والأمن القومي للولايات المتحدة وبالتالي كان إعلان حالة الطوارئ أمراً لابد منه، كما أعرب في تصريحاته عن خطورة التدفق الهائل للمهاجرين الذين وصفهم بالمجرمين وأفراد العصابات وتجار المخدرات (Trump, 2019).

على الرغم من كون هجرة اللاتينيين ظاهرة مهمة في الولايات المتحدة إلا أن الأرقام تشير إلى أن أعدادهم ظلت تنخفض منذ عام 2009، وذلك نتيجة لعدة عوامل أهمها الركود الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة منذ ذلك الوقت الذي أثر على سوق العمل وبالتالي المهاجرين هذا

بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى مثل تزايد الخطابات المعادية للمهاجرين منذ وصول ترامب إلى السلطة وسياسات كل من أوباما وترامب تجاه قضية الهجرة والتي سنسعى لدراستها وإجراء تقويم مقارن لكل من سياسات الرئيسين المذكورين كما يلي

المطلب الأول: سياسات وقوانين تنظيم هجرة اللاتينيين في الولايات المتحدة

من أجل فهم واستيعاب الجدال الدائر اليوم حول سياسات إصلاح الهجرة يجب الرجوع للوراء لدراسة أهم القوانين والسياسات الإجراءات التي اتخذت في هذا الصدد في الولايات المتحدة، وللبدء يجب الإشارة إلى أن الحدود الجنوبية للولايات المتحدة مع المكسيك كانت ومازالت بيئة خصبة للصراعات العرقية، تجارة المخدرات والهجرات غير النظامية لذلك كانت الولايات المتحدة من أقدم الدول في تنظيم الهجرة بسبب تاريخها الطويل في استقبال المهاجرين بشكل عام وباعتبارها دولة يتشكل نسيجها الاجتماعي من المهاجرين منذ أن وطأت أقدام الأوروبيين السواحل الأمريكية (Saddiki, 2017, 83-95).

ترجع بدايات تنظيم الهجرة في الولايات المتحدة إلى عام 1789 حيث تم سن قوانين مهمة فيما يتعلق بوضع الأجانب فيها وهي قانون التجنيس Naturalization Act وقانون الأجانب الأصدقاء Aliens Friends Act وقانون الأجانب الأعداء Aliens Enemies Act كما أصدر الكونجرس في عام 1891 أول قانون شامل لتنظيم الهجرة في الولايات المتحدة، وفي عام 1952 صدر قانون الهجرة والمواطنة المعروف بقانون Act McCarran-Walter الذي لا يزال يشكل المرجع الأساسي لقانون الهجرة في الولايات المتحدة (Fiederlein, 1992, 64-70).

وقد أدت هذه القوانين في الواقع إلى تدعيم التمييز والفصل العنصري والاستغلال الاقتصادي للمهاجرين سواء كانوا من أمريكا اللاتينية أو من عرقيات أخرى إلى جانب تدعيم الانقسام المجتمعي على أساس عرقي وهوياتي يأتي الرجل الأبيض الأمريكي على رأسه بل يمكن القول إن هذه القوانين نشأت بدافع الخوف من زيادة أعداد المهاجرين على أعداد الأمريكيين ومنافستهم في أغلب نواحي الحياة. إلا أنه بسبب نمو الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد على الأعداد الضخمة من الأيدي العاملة مع بداية القرن العشرين، كان لابد من استقبال أعداد كبيرة من المهاجرين لدعم الاقتصاد الأمريكي الضخم في قطاعيّ الزراعة والصناعة. وفي هذا الصدد صدر أول قانون يستهدف على وجه الخصوص العمالة المكسيكية للعمل في المزارع الأمريكية عام 1917

تبعه برنامج براسيرو Bracero خلال سنوات الحرب العالمية الثانية الذي أعقب سنوات الكساد الكبير عام 1930 وما ترتب عليها من ترحيل عدد كبير من العمال المكسيكيين بحجة إعادة إحياء الاقتصاد الأمريكي وتوفير فرص عمل للمواطنين الأمريكيين بدلاً من المهاجرين المكسيكيين. (Lowden، 2013، 2–9) . دفع ذلك الوضع إدارة المزارع للضغط على الحكومة الأمريكية لوقف عمليات الترحيل المهينة بالنظر إلى قيمة العمالة المكسيكية، إلى جانب انشغال العمالة الأمريكية في ذلك الوقت بالتجنيد في الجيش الأمريكي استعداداً للحرب. وبعد السماح لأعداد كبيرة من المهاجرين بالقدوم إلى الولايات المتحدة بطريقة شرعية وفقاً لهذا البرنامج، لم يعد بإمكان الولايات المتحدة التحكم في الأعداد الضخمة للمهاجرين المكسيكيين منذ ذلك الوقت (Abla, 2013).

على الرغم من الشروط المجحفة لهذا البرنامج التي كانت تحدد على سبيل المثال أجور العمال وفقاً لبنود محددة مسبقاً وليس وفقاً لسياسات العرض والطلب، هذا إلى جانب ظروف العمل الصعبة وتعرض المكسيكيين للتمييز العنصري، استمر المكسيكيين في الدخول بشكل نظامي أو غير نظامي للولايات المتحدة، وطبقاً للإحصائيات وصلت أعدادهم إلى حوالي 30 ألف مهاجر خلال القرن العشرين وحوالي نصف مليون في بداية القرن الحادي والعشرين بما يمثل نحو 29،5% من إجمالي مجتمع المهاجرين في الولايات المتحدة في عام 2000 (Abla, 2013).

ألغي برنامج براسيرو عام 1964 بعد نمو حركات اليسار وتنامي حركات الحقوق المدنية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة التي على إثرها تم تبني إصلاحات في نظام الهجرة وإصدار قانون هارت سيلر Hart–Celler Act عام 1965 الذي استبدل القوانين السابقة القائمة على حصص الأصول العرقية للمهاجرين بنظام جديد قائم على استقدام المهاجرين بناءً على مهاراتهم الخاصة وروابطهم العائلية في الولايات المتحدة. وبموجب القانون استقبلت الولايات المتحدة أكبر عدد من المهاجرين منذ الحرب العالمية الأولى كان أغلبهم من الأمريكيين اللاتينيين مما أثر على وجه الولايات المتحدة الديموجرافي خلال العقود التالية. إلا أنه مع ذلك، نلاحظ أن معدل الهجرة غير النظامية لم يتوقف عبر الحدود الجنوبية للولايات المتحدة بسبب ارتفاع معدلات البطالة في المكسيك واعتماد اقتصادها بشكل أساسي على تحويلات المهاجرين (Lowden, 2013, 5).

ساهم قانون هارت سيلر في الواقع في تدعيم أسس الخوف من " الآخر" المستمر حتى اليوم والاستمرار في إصلاح قوانين الهجرة. وقد تفاقمت الأزمة من جديد عام 1982 مع بروز أزمة الديون في المكسيك وبداية تطبيق الأنموذج النيوليبرالي في الاقتصاد، كما ساهمت اتفاقيات مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الوسطى (الكافتا) المبنيتين على استقدام العمالة الرخيصة في تعميق تهميش المهاجرين اللاتينيين إلى جانب تشديد الرقابة على الحدود الأمريكية المكسيكية. الأهم من ذلك أن النافتا بعد إلغائها الدعم على المنتجات الزراعية المكسيكية تسببت في خسارة المكسيكيين لملايين من أراضيهم وأشغالهم وبالتالي لم يعد لديهم خياراً آخر سوى الهجرة شمالاً (Lowden, 2013, 9–10).

في عهد الرئيس الديمقراطي "بيل كلينتون" عام 1996 تم إصدار قانونين صارمين لإصلاح الهجرة[1] يقيدان المميزات التي يمكن أن يتمتع بها كل من المهاجرين النظاميين وغير النظاميين في الولايات المتحدة إلى جانب تكثيف الرقابة على الحدود وفرض عقوبات شديدة على المهربين والمهاجرين غير النظاميين، وفي النهاية تم إقرار قانون الترحيل القسري، ويعزو الكثيرون فوز الرئيس كلينتون في الانتخابات الرئاسية عام 1993 إلى تقديمه العوامل الداخلية في برنامجه الانتخابي على العوامل الخارجية بعكس الرئيس جورج بوش الابن الذي أعطى أولوية للسياسة الخارجية (Lowden, 2013, 9–10).

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وإعلان الرئيس جورج بوش الابن الحرب على الإرهاب وطغيان البعد الأمني على السياسة الخارجية الأمريكية، تم إنشاء إدارة الأمن الداخلي Department of Homeland Security عام 2003 التي أصبح لها صلاحيات كبيرة للحفاظ على الأمن القومي الأمريكي أعقبها إصدار قانون "إصلاح الاستخبارات ومنع الإرهاب" عام 2004 Intelligence Reform and Terrorism Prevention Act الذي كان يستهدف على وجه الخصوص إصلاح الهيكل الاستخباراتي في الولايات المتحدة لكنه أيضاً تضمن بنداً ينص بشكل واضح على تشديد الرقابة على الحدود ومكافحة الهجرة غير النظامية، أعقبه قانون "الهوية المادية" Real ID Act عام 2005 الذي يشمل تحديث بطاقات هوية خاصة للعمال المهاجرين وفقاً

(1) Personal Responsibility and Work opportunity Act & Illegal Immigration reform and Immigrant Responsibility Act

لتقنيات تكنولوجية حديثة تسمح بالتحقق من أوضاعهم القانونية وحملهم لوثائق رسمية تثبت أنهم ليسوا مهاجرين غير نظاميين، بالإضافة إلى قانون "الأسوار الآمنة" Secure fence Act عام 2006 الذي وسّع من صلاحيات وزارة الأمن الداخلي للسيطرة على الحدود الجنوبية مع المكسيك وحدود الولايات المتحدة البحرية، إلى جانب تعزيز الإجراءات الأمنية والبنية التحتية وبناء الأسوار وتوفير القوى البشرية لمنع تغلغل المهاجرين غير النظاميين عبر الطرق الأكثر استخداماً للعبور إلى الولايات المتحدة عبر المكسيك الموضحة في الخريطة التالية (Faret, 2018, 101).

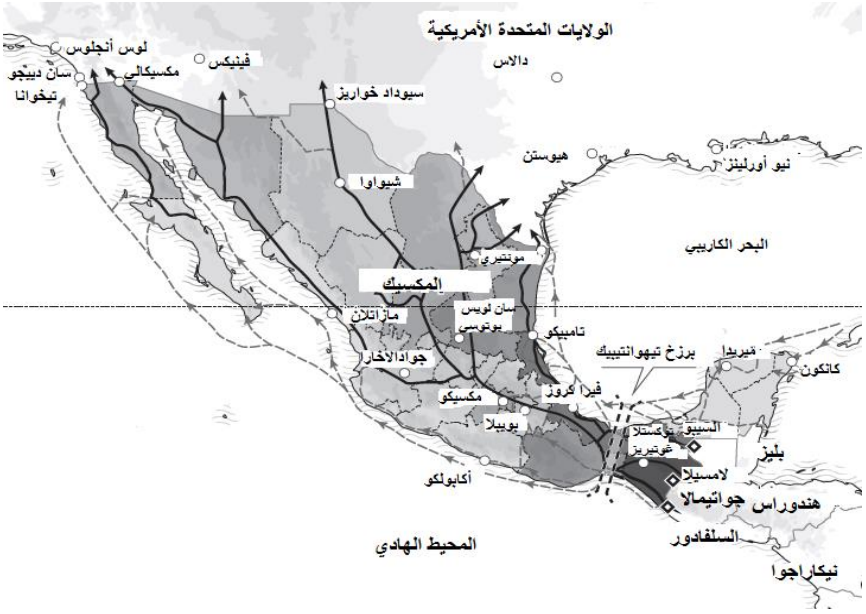

شكل (1) الطرق الرئيسية التي يستخدمها المهاجرين من أمريكا الوسطى للعبور إلى الولايات المتحدة عبر المكسيك.

إلا أنه مع ذلك نلاحظ أن تلك الإجراءات والقوانين السابقة لم تكن فعالة حيث ظلت أعداد المهاجرين القادمين من الحدود الجنوبية تزداد في الولايات المتحدة ويعزو المحللون هذا الفشل لعدم قابلية الحكومة الأمريكية في العثور على بديل للعمالة اللاتينية الرخيصة التي يحتاج إليها المستثمرون والشركات الأمريكية الكبرى والتي تساعد على الحفاظ على المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة. هذا بالإضافة إلى إمكانية حصد أصوات المهاجرين المتضررين في الانتخابات الرئاسية إلى جانب جني التعاطف الشعبي مع قضيتهم لاسيما نتيجة لكثرة أعدادهم وأوضاعهم المعيشية المتدنية.

وقد تميزت الفترة اللاحقة على إعلان النظام العالمي الجديد من قبل الرئيس جورج بوش الأب وفترة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بزيادة الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود والاعتماد المتبادل بين الدول ونفاذية الحدود، حيث أدت سيطرة الدول المتضائلة على المعاملات المالية العابرة للحدود في تدعيم المنظمات الإجرامية العابرة للحدود وتفاقم تجارة المخدرات وتهريب البشر. وتسجل الحدود الرخوة بين المكسيك والولايات المتحدة يومياً أعداداً ضخمة من مهربي البشر والمخدرات كما أن الطرق التي يستخدمها المهاجرون للعبور من أمريكا الوسطى إلى المكسيك ومن ثم إلى الولايات المتحدة أصبحت تزداد تكدساً يوماً بعد يوم على الرغم من اتخاذ الإجراءات السابقة التي كانت تستهدف السيطرة على الحدود (Fernandez, 2017, p.4).

المطلب الثاني: سياسات وقوانين تنظيم هجرة اللاتينيين في الولايات المتحدة بين عهدي أوباما وترامب:

منذ وصول ترامب إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة بعد الانتخابات الرئاسية عام 2016 نلاحظ أن قضية الهجرة أصبحت تأخذ كبيراً من الاهتمام في خطابات الرئيس التي تتميز عادة بالعداء الشديد والعنصرية تجاه المهاجرين في الولايات المتحدة، إلا أن أكثر قراراته المثيرة للجدل تتعلق ببناء جدار على الحدود الجنوبية مع المكسيك معلناً أن المكسيك ستتولى تكاليف إنشائه باعتبارها سبباً في هذا التدفق الهائل للمهاجرين، إلا أنه حتى نهاية عام 2019 لم تتخذ إجراءات فعلية حيال قضية الهجرة سوى إعلانه إنهاء العمل ببرنامج " العمل المؤجل للطفولة الوافدة" المعروف اختصاراً ب"داكا"[1] الذي كان يسمح بتوفير الحماية للمهاجرين القصر الذين دخلوا الولايات المتحدة بطرق غير رسمية حينما كانوا أطفالاً كما يسمح لهم بالبقاء للدراسة أو العمل بالإضافة إلى إلغاء العمل بالبرنامج المعروف اختصاراً ب"دابا"[2] كان قد اقترحه أوباما وكان من المفترض أن يمنح الجنسية الأمريكية لآباء هؤلاء الأطفال الحاملين للجنسية الأمريكية أو المقيمين في الولايات المتحدة، والذين كانوا قد دخلوا الولايات المتحدة بطرق غير نظامية، إلا أن البرنامج قد تم تعطيله من قبل محكمة فيدرالية أمريكية في عهد أوباما قبل إلغائه تماماً في عهد ترامب، هذا إلى جانب إعادة النظر في اعتقالات المهاجرين غير النظاميين التي توقفت في عهد أوباما وإعلان

(1) Deferred action for Childhood Arrivals (DACA)
(2) Deferred action for Parents of Americans and Lawful permanent citizens (DAPA)

سياسة عرفت بال"لا تسامح" Zero Tolerance والتي تتضمن اعتقال المهاجرين غير النظامين واحتجاز أبنائهم قبل ترحيلهم قسراً إلى بلدانهم الأصلية (BBC, 2017).

عند تتبع سياسات الهجرة التي أقرها الرئيس أوباما، نجد أنه عند وصوله إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة بعد الانتخابات الرئاسية عام 2008، تضمنت وعوده الانتخابية إصلاح نظام الهجرة معلناً أنه سيتخذ مواقف أكثر حزماً تجاه كل المشتبه بهم كمجرمين أو من يعبرون الحدود إلى الولايات المتحدة بشكل غير قانوني إلى جانب تخصيص حوالي 1،1 مليار دولار لتدعيم السياج على الحدود الجنوبية مع المكسيك تأكيداً على سياسات سابقه جورج بوش الأب المتعلقة بتأمين الحدود، إلا أنه بعد انتهاء فترته الرئاسية الأولى وبدء الثانية، أصبحت سياساته تجاه قضية الهجرة أكثر مرونة، بدأ ذلك عام 2012 عندما أصدرت إدارة الأمن الداخلي Homeland security department مذكرة قانونية عرفت اختصاراً ب"داكا" تنص على حق المدعي العام الأمريكي بمنح معاملة تفضيلية لكل من عبر إلى الولايات المتحدة عندما كان عمره أقل من 16 عاماً وذلك بعد الخضوع لتحريات وفحوصات لكل حالة على حدة case by case من مكتب التحقيقات الفيدرالي عن خلفياتهم للتحقق من سجلهم الجنائي، يمنحون بعدها الحق في الحصول على العمل والدراسة والإقامة في الولايات المتحدة، تلاها مذكرة قانونية أخرى تنص على منح معاملة تفضيلية لآباء هؤلاء القصر الذين دخلوا للولايات المتحدة بطرق غير رسمية. أثارت كلتا المذكرتين اللغط في الولايات المتحدة حيث طالبت العديد من الولايات وقف تنفيذهما مثل ولاية تكساس ولم تُمَرَر المذكرة الثانية أبداً بعد إعاقتها في محكمة فيدرالية (Falcone, 2015, pp, 56-64).

لم يتورع ترامب بعد وصوله إلى سدة الحكم بخمسة أيام من إصدار قرار تنفيذي عرف ب"تمكين السلامة العامة داخل الولايات المتحدة" بغية إلغاء العمل بكلا البرنامجين، إلا أنه تم مواجهته بمذكرة قانونية صادرة من إدارة الأمن الداخلي تنص على أن كل فئات المهاجرين يطبق عليهم قرار الرئيس باستثناء تلك الفئة التي يشملها برنامج" داكا" و"دابا". إلا أن تلك المذكرة لم تصمد طويلاً حيث تم إنهاء العمل بها في نفس العام ثم حكم القضاء الأمريكي بإنهاء العمل بكلا البرنامجين نهائياً في مارس (MyAttorneyUSA, 2018, 2020).

لم يكتف الرئيس ترامب بذلك حيث أثير خلاف حول المخصصات المالية التي وضعها ترامب سعياً لبناء الجدار الحدودي الذي وعد به أثناء حملته الانتخابية، تبعها تعطيل الحكومة الأمريكية Government shutdown بعد رفض الكونجرس إقرار أكثر من 1،3 مليار دولار كمبلغ كلي كميزانية لتأمين الحدود مقابل خمس مليارات أقرها ترامب في ميزانيته المقترحة. واجهت هذه الميزانية رفضاً تاماً من النواب من الحزب الديمقراطي انضم إليهم عدد من النواب الجمهوريين وبالتالي أصبح تمرير هذه الميزانية أمراً مستحيلاً خاصة بعد أن وصل الأمر إلى تعطيل العمل بالحكومة الأمريكية بشكل مؤقت (Berman, 2018).

فيما يتعلق بالرد المكسيكي حول مسألة بناء الجدار، أعلن الرئيس السابق "بينا نيتو" Peña Nieto الذي تولى السلطة من عام 2012 إلى عام 2018 رفضه القاطع بأن تقوم المكسيك ببناء الجدار المزعوم على نفقتها الخاصة. أما الرئيس الحالي "أندريس أوبرادور" Andrés Manuel López obrador الذي أصبح رئيساً للمكسيك عام 2018 فنلاحظ أنه لم يتخذ موقفاً متشدداً تجاه بناء الجدار واكتفى بالرد أنها مسألة يجب مناقشتها بين الجانبين، كما قام بالتوقيع على اتفاقية " أوسمكا" USMCA البديلة لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA دون إبداء أي اعتراض على عدم احتوائها أي بنود ترتبط بمسألة تنظيم الهجرة بين الولايات المتحدة والمكسيك، واستمر ترامب في التشديد على أن المكسيك ستشارك مادياً في بناء الجدار من خلال مخصصاتها المالية المنصوص عليها في اتفاقية الأوسمكا التي تشمل كل من المكسيك والولايات المتحدة وكندا (NyTimes, 2018).

ويوضح الرسم البياني التالي أعداد المهاجرين غير النظاميين الذين تم احتجازهم على الحدود الأمريكية المكسيكية منذ بداية القرن الحالي وحتى عام 2019 (Rodgers and Bailey, 2020).

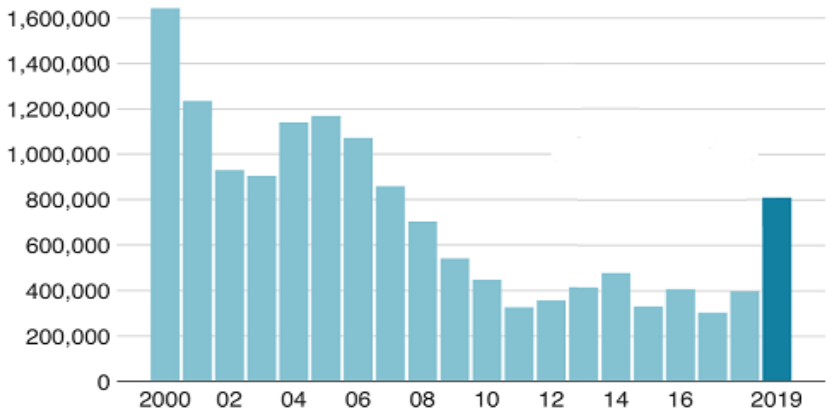

شكل (2) أعداد المهاجرين غير النظاميين الذين تم احتجازهم على الحدود الأمريكية المكسيكية بين عامي (2000-2019)

الجدير بالذكر أن عدد المهاجرين غير النظاميين القادمين من المكسيك ودول أمريكا الوسطى قد تناقص تدريجياً خلال الفترة الرئاسية لأوباما والأعوام الأولى من عهد ترامب قبل أن يرتفع من جديد بصورة ملحوظة في عام 2019 ليبلغ 800،000 ألف شخص. وبحسب الإحصاءات تراوحت أعدادهم بين 300،000 إلى 500،000 شخص سنوياً منذ عام 2008وحتى نهاية عام 2018. إلا أن العدد لا يمكن مع ذلك تحديده بشكل دقيق بسبب فرار الكثيرين من التسجيل في سجلات الإحصاء الرسمية.

وقد ذهب البعض في تفسير هذا الانخفاض الحاد في عدد المهاجرين غير النظاميين منذ تولي أوباما الحكم في الولايات المتحدة إلى الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالولايات المتحدة عام 2008 والتي ألقت بظلالها على سوق العمل وفقدان الكثير من العمال لوظائفهم، إلا أن البعض الآخر دحض هذه الافتراضية لأن الأزمة لا شك أنها أثرت بالسلب أيضاً على اقتصادات دول منطقة أمريكا اللاتينية المرتبطة بشكل وثيق بالولايات المتحدة، وبالتالي فإن أوضاعهم ستظل أفضل مما هي عليه إذا اضطروا للرجوع لبلادهم الأصلية (عبيد، 2019، ص 94). يرى البعض الآخر أنه نتيجة لتشديد الرقابة على الحدود وتزايد مشاعر الكراهية ضد الأجانب والعداء للمهاجرين قبل وبعد وصول ترامب للسلطة، فَضَل هؤلاء المهاجرون البقاء في المكسيك على الذهاب للولايات المتحدة، وبحسب بعض منظمات المجتمع المدني فإن واحد من أصل ثلاثة مهاجرين يفضلون المكوث في المكسيك اليوم على الذهاب للولايات المتحدة، هذا بالإضافة إلى إنهاء العمل بعدة برامج سابقة للمهاجرين المتضررين من الكوارث الطبيعية خاصة في الهندوراس والسلفادور بعد الإعصار

الذي ضربهم عام 1998 والتي كانت تتيح لهم التمتع بوضع قانوني خاص في الولايات المتحدة (Hagan and Waaink, 2019, 50-55).

نتيجة لهذه الظروف تبدو المكسيك في وضع حرج حيث تستقبل اليوم أعداداً كبيرة من المهاجرين من مختلف بلدان أمريكا الوسطى بسبب تشديد الرقابة على الحدود مع الولايات المتحدة بشكل متزايد واستحالة عودة هؤلاء المهاجرين إلى أوطانهم. وتعد أهم أسباب الهجرات من بلدان أمريكا الوسطى هي الفرص الاقتصادية المنعدمة وازدياد وتيرة أعمال العنف وحروب العصابات التي تنهب وتستحوذ على ثروات البلاد. فبين عامي 2014 و2016 سجلت بلدان أمريكا الوسطى 50،000 حالة قتل يقوم بها بشكل أساسي تجار المخدرات والمنتمون للعصابات المسلحة. وتجدر الإشارة أن أعداد المهاجرين ظلت في تزايد مستمر منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي ولكنها تفاقمت بشكل كبير عقب الحروب الأهلية التي عصفت بالمنطقة بين عامي 1979 وحتى 1996 (Hagan and Waaink, 2019, 50-55).

من خلال العرض السابق نلاحظ أنه للوهلة الأولى قد نعتقد أن موقف الحزب الديمقراطي تجاه قضية الهجرة أكثر تساهلاً وتسامحاً من مواقف وبرامج الحزب الجمهوري، إلا أنه بعد دراستنا يتبين لنا أن الحزبان لم يختلفا كثيراً تجاه هذه القضية، فعلى الرغم من لغة الخطاب الحادة والعنصرية في بعض الأحيان التي يتبناها مرشحي الحزب الجمهوري، نجد أن الكلام المعسول والوعود الرنانة التي يطرحها مرشحي الحزب الديمقراطي سرعان ما تتبدل فور وصولهم إلى كرسي الرئاسة ، كما تلتقي سياسات الحزبين تجاه قضية الهجرة خاصة القادمة من الحدود الجنوبية للولايات المتحدة.

نلاحظ أيضاً أن قضية الهجرة غير النظامية القادمة من الجنوب لم تأخذ هذا الحيز الكبير من الاهتمام في السياسة الأمريكية في عهد ترامب فحسب بل ترجع لعهد الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون خلال فترتيه الرئاسيتين الأولى والثانية، حيث كانت البداية الفعلية لوضع عقبات صعبة ومنيعة أمام هؤلاء المهاجرين فيما يتعلق بتاريخ هجرتهم إلى الولايات المتحدة ككل والقوانين المتخذة في هذا الصدد، حيث أسس قانون إصلاح الهجرة في عهده آلية لترحيل المهاجرين بأثر رجعي لأول مرة ورسخ موقفه المتشدد تجاه قضية الهجرة بعبارة " نحن أمة مهاجرين ولكننا أيضاً أمة قانون" والتي تبعها إجراءات أخرى لتشديد الرقابة على الحدود استمرت حتى اليوم.

المطلب الثالث: تقويم فعالية سياسات الهجرة بين عهدي أوباما وترامب:

اهتم أوباما كثيراً منذ بداية فترته الرئاسية الأولى بإصلاح منظومة الهجرة في الولايات المتحدة وبينما حقق بعض الإنجازات على أرض الواقع، أعاق الكونجرس في كثير من الأحيان تمرير البعض الآخر. وقد بدا برنامج العمل المؤجل للطفولة الوافدة "داكا" الذي دخل حيز التنفيذ في 15 أغسطس 2012 كما ذكرناه سابقاً ناجحاً في بداياته، يتضح ذلك من خلال أعداد المتقدمين الضخمة للاستفادة من هذا البرنامج الذي يوفر الإقامة للأطفال القصر الذين دخلوا مع ذويهم إلى الولايات المتحدة بطرق غير رسمية كما يمنحهم الحق في الدراسة والعمل، وقد بلغ عددهم 557،412 متقدم في عام 2013، رُفض منهم 19،750 طلب فقط من غير المؤهلين (Skerntny and Lopez, 2017, 75).

مكن هذا البرنامج أوباما من توسيع كتلته التصويتية من الناخبين من أصول لاتينية والتي ساعدته على الفوز بفترة رئاسية ثانية في الانتخابات الرئاسية عام 2013، وفي الواقع فقد عبر 58% من الناخبين اللاتينيين عن دعمهم لأوباما في تلك الانتخابات مع ذكرهم برنامج "داكا" كسبب رئيس لاختيارهم قبل الأسباب الأخرى التي تتعلق بالإصلاح الاقتصادي وتوفير فرص العمل، بينما أبدى 74% من الناخبين اللاتينيين سواء المولودين على أراضي الولايات المتحدة أو المهاجرين تحفظهم على المرشح "ميت رومني" في عام 2012 بسبب رفضه هذا البرنامج وعدائه للمهاجرين من أصول لاتينية. ويدل ذلك على أن اللاتينيين يمثلون كتلة تصويتية مهمة في الولايات المتحدة لا يمكن إغفال أهميتها في الانتخابات الرئاسية الأمريكية (Skerntny and Lopez, 2017, pp. 76-78).

بيد أن المعارضين لهذا البرنامج لاسيما من الحزب الجمهوري استمروا في إبداء تحفظهم ومعارضتهم له منذ إعلانه، كما وصفه البعض بأنه يكافئ الأطفال بسبب أخطاء ذويهم، كما سعى بعض النواب لإعاقته حتى بعد تمريره من خلال خفض التمويل اللازم لهذا البرنامج، كما وجهت بعض الولايات الأمريكية مثل ولاية تكساس الاتهامات لأوباما معتبره أن هذا البرنامج غير قانوني وخارج سلطة وصلاحيات الرئيس على الرغم من إصداره بموجب قرار تنفيذي، بل ورفضت بعض الولايات الأمريكية تنفيذه مثل ولاية أريزونا التي قامت بإجراء بعض التعديلات من أجل حرمان

الأشخاص المشمولين بقانون "داكا" من الحصول على رخص قيادة على الرغم من أن البرنامج يتيح لهم ذلك (Skerntny and Lopez, 2017, 75).

على صعيد آخر، تعرض البرنامج للنقد أيضاً بسبب اهتمامه بالمهاجرين غير النظاميين من أمريكا اللاتينية فقط وإغفاله المهاجرين الأفارقة المهمشين من غير الحاملين لوثائق رسمية. فعلى الرغم من أن الأمريكيين من أصول أفريقية يميلون للتصويت للحزب الديمقراطي بنسبة تبلغ حوالي 80% من الأصوات وعدم سعي الجمهوريين بصفة عامة لحشد أصواتهم عن طريق تمرير أي سياسات لتحسين أوضاعهم، يفضل كلا الحزبين المراهنة على أصوات الناخبين اللاتينيين الذين تتزايد أعدادهم في الولايات المتحدة عاماً بعد عام خاصة في الولايات المتأرجحة، مما يدل على عدم المساواة التي تعاني منها معظم الفئات المهمشة والأعراق المختلفة في الولايات المتحدة والتركيز على حصد الأصوات في الانتخابات (Frymer, 1999, 120–121) وهو ما تبين في عهد أوباما الذي استغل كافة صلاحياته لتمرير برنامج "داكا" وغيره من برامج إصلاح منظومة الهجرة من خلال القرارات التنفيذية من أجل كسب الأصوات.

وفي الواقع، توفر القرارات التنفيذية التي يصدرها الرئيس حرية كبيرة لاتخاذ القرارات أو الرجوع عنها، وعلى الرغم من مهاجمة دونالد ترامب لأوباما بسبب استخدامه هذه الصلاحية بكثرة لتمرير قراراته التي يعارضها الكونجرس، إلا أن دونالد ترامب لم يتورع عن استخدامها منذ وصوله إلى كرسي الرئاسة. ففي يناير عام 2017، وقع ترامب قرار تنفيذي يمنع دخول مواطنين من سبع دول ذات أغلبية مسلمة إلى البلاد بشكل مؤقت، كما علق القرار دخول اللاجئين السوريين لمدة 120 يوماً ثم لمدة غير محددة. وقد دخل ترامب في معركة شرسة مع القضاء بسبب هذا القرار حتى تم تمريره في النهاية في يونيو 2018 بعد إدخال بعض التعديلات عليه (Kaba, 2019, 320–322). لم يكتف ترامب بذلك بل قام بإنهاء العمل ببرنامج "داكا" وإعلان سياسة اللا تسامح zero Tolerance تجاه المهاجرين غير النظاميين في أواخر مايو 2018 التي أدت لفصل الأطفال عن ذويهم الموجودين في الحجز مما أثار الاستياء والغضب العارم داخل وخارج الولايات المتحدة، وقد اتضح أن هذه السياسة قد أجرى العمل بها منذ عام 2017 بحسب تقارير حكومية، وقد أدى الضغط على إدارة ترامب إلى إصدار الأخير قرار تنفيذي ينص على وضع حد لفصل العائلات (Douzet, 2019, 18).

لقد راهن ترامب في الانتخابات الرئاسية لعام 2016 على حشد الناخبين في الولايات المهمة عن طريق تأسيس حملته الانتخابية على استرجاع العصر الذهبي للولايات المتحدة البيضاء التي يعمها الرخاء، لذلك جاءت قضية الهجرة في قلب هذه الاستراتيجية التي ساعدته على تحقيق مكاسبه المنشودة في هذه الانتخابات. وقد مثل بناء الجدار على الحدود الجنوبية كإجابة على كل المشكلات التي تتعلق بالهجرة على الرغم من الشكوك من جدوى وفعالية هذا المشروع. وقد جاء إعلان فوز ترامب في هذه الانتخابات الرئاسية كمفاجأة على كل الأصعدة وبالنظر إلى قاعدته الانتخابية نلاحظ أن أغلبها من الرجال (53%) من ذوي البشرة البيضاء (58%) من كبار السن (53%) كما أن 67% منهم لم يحصلوا على تعليم عال و62% يعيشون في الريف وليس في المدن الكبرى (Douzet, 2019, 22).

نخلص مما سبق أن قضية الهجرة التي أخذت حيزاً كبيراً من الاهتمام في عهد ترامب تقوم على ثلاث اعتبارات يتعلق أولها برؤية الرئيس ترامب للعالم، حيث يرى أن حدود الولايات المتحدة الجنوبية الرخوة تهدد سيادة الدولة وتهدد الأمن القومي الأمريكي وبالتالي يرى أن الولايات المتحدة يجب أن تكون قادرة على السيطرة بشكل كامل على دخول الأفراد والبضائع إليها. فيما يتعلق بالسلع والبضائع، يرى ترامب أن الولايات المتحدة يجب أن تكون قادرة على تحديد الأسعار وحماية منتجاتها الوطنية من المنافسة وذلك عن طريق السياسات الحمائية وفرض التعريفات الجمركية. أما فيما يتعلق بانتقال الأفراد، فتنظر إليهم الإدارة الأمريكية الحالية كتهديد اقتصادي وثقافي وتهديد لأسلوب الحياة الأمريكي، لذلك نرى ترامب يربط باستمرار بين الهجرة وتزايد معدلات الجريمة وتجارة المخدرات والبطالة (Douzet, 2019, 16–23).

أما العامل الثاني فيتعلق بشخصية ترامب نفسه كرجل اقتصادي بالأساس، حيث يرى ترامب أن المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة لدول أمريكا اللاتينية لا يقابلها أي مردود مادي. وفي الواقع، تهدف المساعدات الاقتصادية لهذه البلدان بالأساس إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والأمنية فيها بحيث تحث الأفراد الذين يريدون الهجرة إلى الولايات المتحدة على البقاء فيها، أي أنها تهدف بالأساس لتقليل تدفق المهاجرين والقضاء على ظاهرة الهجرة غير النظامية على المدى البعيد. إلا أن ترامب يعارض هذه الرؤية التي سادت في الفترات السابقة لعهده، حيث قام بتقليل المساعدات الاقتصادية في العديد من البلدان أمريكا اللاتينية

متهماً هذه الدول بالاستفادة من هذه المساعدات على حساب الولايات المتحدة (Rouby and shu, 2019, 6).

أما الاعتبار الأخير فيتعلق بالسياسة الداخلية في الولايات المتحدة وحشد الأصوات في الانتخابات، فبينما سعى أوباما للفوز في الانتخابات الرئاسية عام 2012 عن طريق حشد أصوات اللاتينيين كما ذكرنا سابقاً، يسعى ترامب لاتباع نهج معاكس، فمسألة الجدار هي بالأساس رهان سياسي مهم بالنسبة للرئيس الأمريكي الحالي وأهم دعائم حملته الانتخابية لاستهداف المواطنين الأمريكيين المعادين للمهاجرين وهو ما نجح في فعله، كما ظلت قضية الهجرة قائمة في الانتخابات النصفية لعام 2018 لحشد اتباعه لترشيحه لفترة رئاسية ثانية عام 2020 وقد تبين ذلك على سبيل المثال في هجومه الشديد على قافلة المهاجرين القادمة من بلدان أمريكا اللاتينية معلناً على حسابه على موقع تويتر أن الآلاف منهم يعدون مجرمين وإرهابيين قادمين من الشرق الأوسط، واصفاً إياهم بالغزاة، تبعاً لذلك أمر بحشد مئات الآلاف من القوات العسكرية على الحدود مع المكسيك. إلا أنه بعد انتهاء الانتخابات النصفية، اختفى الإعلان المتكرر بشأن تهديد القافلة، كما علق تقديم المساعدات الاقتصادية للعديد من بلدان أمريكا الوسطى في إطار الانتخابات أيضاً التي تستهدف تبيان أن الرئيس يتخذ تدابير فعلية للقضاء على الهجرة غير النظامية (Rouby and shu, 2019, 7-8).

هذا ويرى بعض الكتاب أن استراتيجية ترامب إزاء قضية الهجرة غير فعالة على المدى المتوسط والبعيد بل وتثير القلق وتذكر بأحداث عام 1994 في كاليفورنيا حيث اندلعت احتجاجات عديدة بعد التصويت على مشروع قرار رقم 187 الذي يحرم المهاجرين غير النظاميين من الخدمات العامة مما أدى لزيادة الغضب وتحول هذه الولاية إلى معقل للحزب الديمقراطي يستغلها في كل انتخابات رئاسية لحشد الأصوات المناصرة للمهاجرين خاصة مع تزايد أعدادهم (Douzet, 2019, 23-24). على الرغم من أن البعض رأى في الانتخابات الرئاسية لعام 2008 والتي أتت بالرئيس أوباما إلى سدة الحكم نجاحاً كبيراً حققته الولايات المتحدة في مشوارها الطويل المتعلق بتمثيل الأعراق المختلفة ووضعهم داخل الولايات المتحدة، إلا أنها أثبتت مع ذلك أن التاريخ العنصري لا يزال قائماً وقد بدا ذلك منذ الأيام الأولى من تولي أوباما الحكم حيث استمرت التيارات المحافظة المعادية للأقليات والمهاجرين في التزايد وعرقلة كل محاولات أوباما لإصلاح قوانين الهجرة وصولاً

إلى مجيء دونالد ترامب وتصريحاته العنصرية بشأن المهاجرين والتي يمكن أن تستمر في حال فوزه بفترة رئاسية ثانية عام 2020.

المبحث الثاني: أزمة فنزويلا

لم تتبنى الولايات المتحدة أي سياسات متشددة وحازمة تجاه فنزويلا بقيادة شافيز الذي اختلف كلياً عن سابقيه المؤيدين للولايات المتحدة خلال الفترة من 1999 إلى 2007، فعلى الرغم من أن إدارة الرئيس "بيل كلينتون" لم تبد رضاها عن السياسات المعارضة للهيمنة الأمريكية التي كان يتبناها شافيز، إلا أن الأخيرة لم تبد أي رد فعل تجاه الخطاب الشعبوي الذي تبناه شافيز وانفتاحه على أنظمة معادية للولايات المتحدة في كل من كوبا والعراق على سبيل المثال. عكس ذلك اقتناع الولايات المتحدة في ذلك الوقت أن حكومة شافيز لا تمثل أي تهديد لها حيث كان خطابه موجهاً للداخل وليس للخارج لكسب قاعدة شعبية جماهيرية بسبب المعارضة الشديدة التي واجهها في بداية توليه الحكم، كما لم يمتلك الموارد اللازمة ليتبنى بالفعل سياسات خارجية تهدد الولايات المتحدة (Corrales and Romero, 2013, 42-45).

على صعيد آخر، بدا النظام الجديد في فنزويلا مختلفاً عن باقي دول المنطقة، فباستثناء كوبا شهدت دول المنطقة صعود حكومات ديمقراطية حليفة وموالية للولايات المتحدة وأصبح هذا التحول بادياً أكثر بحلول عقد التسعينيات حيث تبنت معظم دول المنطقة سياسات أكثر انفتاحاً فيما يتعلق بالاستثمار وتحرير التجارة والخصخصة والتفاوض مع المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأصبحت كل هذه الدول من المكسيك شمالاً وحتى الأرجنتين وشيلي جنوباً يدورون في فلك الولايات المتحدة، فيما اضطرت حكومات أخرى مثل كولومبيا لإنشاء تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة لمكافحة تجارة المخدرات والحركات الثورية تمخض عنها خطة كولومبيا التي عدت أقوى التحالفات العسكرية الاقتصادية في تاريخ علاقات الولايات المتحدة مع دول المنطقة، كما أجبرت الأزمات الاقتصادية التي عانت منها دول المنطقة على تبنيها سياسات أكثر انفتاحاً وقرباً من الولايات المتحدة بدلاً من معارضتها، لذلك فقد بدى نظام شافيز مستبعداً في هذا الوضع الإقليمي الجديد.

سار الرئيس جورج بوش الابن على نفس نهج الرئيس بيل كلينتون فيما يتعلق بالسياسة الخارجية تجاه فنزويلا في فترته الرئاسية الأولى، فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بدأ تركيز

الإدارة الأمريكية ينصب على المكسيك نظراً لقربها الشديد من الولايات المتحدة والتهديدات الأمنية العديدة التي قد تأتي من الحدود الجنوبية للولايات المتحدة، إلا أن الاهتمام الأكبر كان موجهاً لمنطقة الشرق الأوسط. لم تشكل فنزويلا في خضم هذه الأحداث أي تهديد أمني خطير للولايات المتحدة، نلاحظ مع ذلك أن بعض الكتابات قد تناولت بداية نشوء استراتيجية أمريكية هدفها النهائي قلب النظام في فنزويلا استندت على تقارير من السفارة الأمريكية في كاراكاس تتناول ضرورة إقامة نظام ديمقراطي في فنزويلا وخطورة علاقات شافيز مع الحكومة الاشتراكية في كوبا (Dominiguez and De Castro, 2010, 1-16).

لا يجب أيضاً إغفال دور العوامل الداخلية في الولايات المتحدة التي ساهمت في تبني سياسات متشددة تجاه فنزويلا مع بداية القرن الواحد والعشرين، أهمها بروز المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية على رأسهم "ديك شيني" و"كونداليزا رايس" و" روجر نوربيجا" مساعد وزير الخارجية والذين أبدوا تحفظهم على نظام شافيز ورأوا أنه يسعى لإقامة علاقات مع دول مارقة وحركات متمردة مما يهدد الأمن الأمن القومي الأمريكي، كل هذه العوامل تفسر تصاعد حدة التوتر بين الولايات المتحدة وفنزويلا في ذلك الوقت وفرض عقوبات اقتصادية عليها (Wilpert, 2007, 175).

المطلب الأول: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه فنزويلا بين عهديّ أوباما وترامب

شهدت الفترة الرئاسية الأولى لأوباما تخفيضاً في حدة الحروب الكلامية والانتقادات واستخدام الأداة الدعائية الموجهة لشافيز وحكومته، الأهم من ذلك أن الولايات المتحدة خففت من القيود التي كانت مفروضة على التعاملات مع فنزويلا مما فتح الباب أمام التقارب الأمريكي مع العديد من الحكومات اليسارية الجديدة في أمريكا اللاتينية مثل حكومة "لولا دي سيلفا" في البرازيل، كما خففت الولايات المتحدة من نوع وشدة العقوبات المفروضة على فنزويلا. وفي الواقع، فرضت أقصى عقوبة على فنزويلا في عام 2006 والتي منعت كلياً تصدير الخدمات والمعدات والأسلحة الدفاعية العسكرية لفنزويلا، إلا أنه مع بداية عهد أوباما، لم تفرض عقوبات جديدة إلا في الحالات القصوى ولم تكن شديدة الوطأة على فنزويلا كالعقوبات السابقة، حيث فرضت هذه العقوبات بالأخص على الأفراد بدلاً من الدولة. شملت هذه العقوبات أفراد اتهموا بالمساعدة في تهريب المخدرات خاصة من المقربين من دائرة شافيز أو المتهمين بدعم قوات كولومبيا المسلحة الثورية،

كما فُرضت عقوبات أخرى على شركة النفط الفنزويلية وسبع شركات أخرى اتهمت بدعم قطاع الطاقة الإيراني (Colitt, 2009).

يرى بعض الكتاب أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه فنزويلا خلال الأعوام الأخيرة من عهد أوباما والأعوام الأولى من عهد ترامب تميزت باتباع رؤية واضحة تطورت بتطور الظروف هدفها النهائي هو إقامة نظام ديمقراطي في فنزويلا، تضمنت هذه الظروف الطارئة التعامل مع تشبث الرئيس "مادورو" بالسلطة وعدم إبدائه أي رغبة في التنحي منذ توليه الحكم بعد وفاة شافيز عام 2013، إلى جانب الظروف الإقليمية ورفض دول المنطقة لأي تدخل أحادي الجانب من الولايات المتحدة، كل هذه الظروف ساهمت في التركيز على الهدف النهائي لحماية مصالح الولايات المتحدة المتمثلة في الحفاظ على الاستقرار السياسي والأمن الإقليمي اللذين لا يمكن تحقيقهما من وجهة نظر الولايات المتحدة إلا بإقامة نظام ديمقراطي في فنزويلا (Camilleri, 2018, 195).

واصلت إدارة أوباما في العامين الأخيرين من فترته الرئاسية الثانية فرض عقوبات على أفراد مهمين في حكومة شافيز في فنزويلا إلى جانب اتباع الدبلوماسية متعددة الأطراف من خلال منظمة الدول الأمريكية ودعم المفاوضات بين الحكومة الفنزويلية والمعارضة السياسية والمطالبة بعدم انتهاك حقوق الإنسان والدستور من خلال طلب إجراء استفتاء(Kerry، 2016) ، وفي الواقع، فقد حققت المعارضة نصراً كبيراً في الانتخابات التشريعية عام 2015، إلا أننا نجد أن "مادورو" على الجانب الآخر لم يتورع عن استخدام الأداة الدعائية لكسب التأييد الشعبي في الداخل مصوراً نفسه كضحية لمؤامرة أمريكية. إلا أن جهود الولايات المتحدة لحشد دول المنطقة ضده بدأت تؤتي ثمارها في أوائل عام 2016.

لقد رأت الولايات المتحدة أن فرض أقصى ضغط على الحكومة الفنزويلية سواء عن طريق العمل أحادي الجانب من جانبها أو متعدد الأطراف سوف يدعم فرص المعارضة في تحقيق بعض النجاحات وتقوية موقفهم التفاوضي مع حكومة "مادورو" وقد كرست وزارة الخارجية الأمريكية جهودها في ذلك الوقت للعمل على نجاح المسار الدبلوماسي بدعم من الكنيسة الكاثوليكية والفاتيكان، بيد أن مجلس الأمن القومي الأمريكي وجهات أخرى في وزارة الخارجية أبدوا تحفظهم على هذا المسار، وقد كان هذا الشك في محله، حيث استغلت حكومة مادورو المفاوضات لكسب

الوقت ومرت الأشهر دون الوصول لحل للأزمة بدلاً من الضغط بصورة أكبر على حكومة مادورو لإجبارها على إجراء تنازلات (Ellsworth, 2016).

تعد السياسة الخارجية لترامب تجاه فنزويلا استكمالاً لسابقيه، فبعد أقل من شهر من وصوله إلى سدة الحكم طالب ترامب بخروج المعارض السياسي الفنزويلي" ليوبولدو لوبيز" من السجن، تبع ذلك زيادة الضغط على الحكومة في فنزويلا من خلال فرض عقوبات على نائب الرئيس الفنزويلي "طارق العيسمي" Tareck el Aissami لتورطه في تهريب المخدرات ودعم إيران، ومن الجدير بالذكر أن مجلس الأمن القومي في عهد أوباما كان يهدد بفرض عقوبات عليه إلا أن هذا التهديد لم ينفذ إلا في عهد ترامب، هذا إلى جانب زيادة الضغوط الدبلوماسية لمطالبة دول المنطقة بتعليق عضوية فنزويلا في منظمة الدول الأمريكية بدعوى خروج كاراكاس عن المسار الديمقراطي، إلى جانب التصعيد في الحرب الكلامية والمطالبة باحترام الدستور وإجراء انتخابات عادلة ونزيهة ووقف انتهاكات حقوق الإنسان (Seelke and Nelson, 2018, 8–18).

إلا أن محاولات إقرار مشروع قرار ضد فنزويلا في الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في دورة مايو 2017 باءت بالفشل، ونلاحظ منذ ذلك الوقت أن الولايات المتحدة قد تمسكت بهدفها النهائي المتعلق بإقامة نظام ديمقراطي في فنزويلا مع إحداث تغيير في أدوات السياسة الخارجية المستخدمة لتحقيق هذا الهدف، حيث بدأت الولايات المتحدة في التخلي عن الدبلوماسية متعددة الأطراف والتركيز على العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب على مسؤولين فنزويليين وصل عددهم إلى أربعة وأربعون فنزويلي. الأخطر من ذلك هو إصدار إدارة ترامب قرار بوضع اسم مادورو نفسه في قائمة العقوبات المفروضة في يوليو 2017، وأصبح بذلك واحد من أربعة رؤساء فقط في العالم مطبق عليهم هذه العقوبة (US Department of the Treasury, 2017).

لم يكتف ترامب بذلك بل وسع نطاق العقوبات لتصبح غير مقصورة على الأفراد بل استهدفت أيضاً تقويض إمكانية شركة النفط الفنزويلية في الوصول لأسواق الولايات المتحدة المالية ومع ازدياد حدة هذه العقوبات تقوضت آفاق فنزويلا في حل أزمة ديونها المتعثرة والذي أدى إلى اعتراف مادورو شخصياً في عام 2017 بحتمية إعادة هيكلة الديون الخارجية لفنزويلا (Faiola, 2017). وعلى الرغم من أن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها إدارة ترامب حققت الضغط

المطلوب على فنزويلا إلا أنها لم تحقق الهدف النهائي المنشود حيث يستمر مادورو في التشبث بالسلطة وفرض إعادة انتخابه عام 2018 متحدياً الولايات المتحدة والوضع الاقتصادي المتدهور.

بيد أن خطابات ترامب لم تخلُ من الإشارات المتناقضة التي كان لها أثر سلبي على العلاقات مع دول المنطقة، مثل إعلان ترامب في أغسطس عام 2017 بأنه لا ينفي احتمالية التدخل العسكري في فنزويلا، هذا الإعلان تم إنكاره فوراً من جهات أخرى في إدارة ترامب كما أجبر نائب الرئيس الأمريكي "مايك بنس" على القيام بجولة لزيارة عدة دول في أمريكا اللاتينية لمحاولة إقناعهم أن الولايات المتحدة لن تتدخل عسكرياً بطريقة أحادية، إلا أن ترامب أعاد تكرار هذا التصريح من جديد على هامش اجتماعه مع قادة من دول منطقة أمريكا اللاتينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، مما أثار القلق في المنطقة وساهم في تراجع صورة الرئيس ترامب فيها بسبب تفضيله للأفعال أحادية الجانب للضغط على فنزويلا وابتعاده عن الدبلوماسية متعددة الأطراف لإيجاد حل مشترك للأزمة خاصة بسبب تداعياتها والتي تستوجب التعاون والتنسيق المشترك (Keating, 2018).

وقد ساهم غياب ترامب عن قمة الأمريكتين في ليما في إبريل عام 2018 في توسيع هوة انعدام الثقة بين دول المنطقة وإدارة ترامب، على جانب آخر نلاحظ أن نائب الرئيس "مايك بنس" قد ساهم بشكل فعال في زرع بذور الثقة مرة أخرى بين الولايات المتحدة ودول المنطقة حيث قام الأخير بإصدار إعلان مشترك مع خمسة عشر عضواً من أعضاء مجموعة ليما عن الوضع في فنزويلا حيث أعلنوا معارضتهم للانتخابات الرئاسية عام 2018 بوصفها تفتقر للشرعية والمصداقية، كما أعلن "بنس" دعم كولومبيا بحوالي 16 مليون دولاراً بالنظر إلى تداعيات أزمة هجرة الفنزوليين على دول جوارها خاصة كولومبيا (The white House, 2018).

المطلب الثاني: مستقبل الأزمة الفنزويلية ومبادرات حل الأزمة

أثار ترامب الجدل في مارس عام 2018 عندما قرر استبدال بعض الأفراد في إدارته بآخرين أكثر ميلاً لتوجهاته وسياساته حيث قرر استبدال كل من وزير الخارجية السابق "ركس تيارسون" ليحل محله مدير وكالة الاستخبارات المركزية CIA "مايك بومبيو"، كما قرر استبدال مستشاره للأمن القومي الجنرال "ماك ماستر" ليحل محله السفير الأسبق "جون بولتون". ويُعرَف "جون بولتون" بتفضيله استخدام القوة العسكرية ضد الدول المعادية للولايات المتحدة وتشكيكه في

فعالية المنظمات متعددة الأطراف، كما يشترك كل من بولتون وبومبيو في العداء الشديد لإيران وحزب الله مما دعا البعض للقلق من إمكانية استخدام الأداة العسكرية ضد فنزويلا (Rucker and Costa, 2018).

بيد أن الخيار العسكري يظل احتمالاً مستبعداً في فنزويلا نظراً لخطورة الإقدام على هذه الخطوة لما ستحدثه من ضرر على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة وما سيترتب عليها من عبء على خزينة الدولة. إن بولتون وبومبيو قد يكونا أكثر انفتاحاً فيما يتعلق بالحل العسكري في فنزويلا إلا أن نشر جنود أمريكيين في فنزويلا قد ينتقص من قدرة الولايات المتحدة على التصدي لتحديات أخرى من دول أخرى في العالم مثل كوريا الشمالية وإيران اللتين قد تصبحا ضمن بؤرة تركيزها أكثر من فنزويلا.

إن السيناريو الأوقع هو أن إدارة الرئيس ترامب ستضاعف من الضغط المفروض على فنزويلا حالياً من حيث الحرب الدعائية والاتهامات للنظام الفنزويلي وتوسيع نطاق العقوبات الاقتصادية مع محاولة تقليل الآثار الناجمة عن تفاقم الأزمة على الشعب الفنزويلي خاصة قضية الهجرة التي لا تلقي بظلالها على دول المنطقة فحسب ولكن على الولايات المتحدة أيضاً مما يتطلب التعاون والتنسيق القوي مع المنظمات متعددة الأطراف مما سيمثل اختباراً صعباً لقدرات ترامب الدبلوماسية. إن عزوف ترامب عن المشاركة في المنظمات الإقليمية لحل الأزمة الفنزويلية الراهنة إلى جانب صعوبة إصدار قرار في مجلس الأمن بسبب إعاقة الصين وروسيا لأي مشروع قرار أمريكي قد يمثلان أكبر التحديات في هذا الصدد (O'Neil, 2018).

بدا واضحاً الدعم الروسي والصيني الواضح في هذه الأزمة في جلسة مجلس الأمن التي عقدت بناءً على طلب الولايات المتحدة في 26 يناير 2019 والتي وجه فيها السفير الروسي "فاسيلي بنزيا" أصابع الاتهام للولايات المتحدة بتدبير انقلاب ضد الحكومة الشرعية التي يمثلها مادورو، كما قام الممثل الصيني "ماتشاو تشوى" بالمطالبة بإنهاء التدخل في شئون فنزويلا. إلى جانب رفض كل من الصين وروسيا مقترح كل من غينيا الاستوائية وجنوب أفريقيا بإصدار إعلان مشترك لتأييد الجمعية الوطنية في فنزويلا برئاسة "خوان جوايدو" (Arreaza, 2019).

إلا أنه مع ذلك نلاحظ أن دعم روسيا ظل يتناقص بالتوازي مع تفاقم الأزمة ويبدو أن وجودها اليوم ينحصر في إيجاد أرضية مشتركة بين حكومة مادورو والمعارضة. ويرى البعض أن

الوجود الروسي في فنزويلا هو مجرد عقبة تضعها أمام الولايات المتحدة لشغلها عن أزمات أخرى في العالم حيث تعد منطقة أمريكا اللاتينية منطقة نفوذ ومجال حيوي مباشر للولايات المتحدة لا يجوز أن تتدخل فيه قوة أخرى كما لا يجب على قوى خارجية أن تتدخل في المجال الحيوي الروسي. ومن هذا المنطلق تسعى روسيا للضغط على الولايات المتحدة والدول الأوروبية لعدم المساس بالمصالح الروسية في شبه جزيرة القرم التي تعد منطقة نفوذ روسية ومكان تواجد أسطولها البحري في ميناء سباستيبول المنفذ الوحيد لها على البحر المتوسط للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في الشرق الأوسط خاصة سوريا وليبيا.

لذلك فإن أفاق التأييد الروسي لنيكولاس مادورو يمكن أن تصبح على المدى البعيد ضعيفة وتعد مجرد ورقة ضغط على الولايات المتحدة والدول الأوروبية ليس إلا، ويرى البعض أن فرص بقاء مادورو في السلطة ضعيفة للغاية حيث لا تمتلك روسيا الموارد العسكرية والاقتصادية اللازمة لدعم بقائه في السلطة. على جانب آخر، نلاحظ الموقف المتأني للصين الذي لا يسعى بأي شكل للاصطدام مع واشنطن، فبعد إعلانها ضرورة عدم التدخل في شئون فنزويلا الداخلية شددت على أهمية الاحتفاظ بقنوات اتصال مفتوحة بين الأطراف المعنية بالأزمة كما عرضت بكين الوساطة في الأزمة وهذا يدل على التفكير الاستراتيجي الصيني طويل الأمد والتزامها بالمسار الدبلوماسي عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية تكون الصين فيها طرف موثوق، وذلك يختلف مع الموقف الروسي الذي يسعى للضغط على الولايات المتحدة لحثها على التفاوض فيما يتعلق بأزمات أخرى في العالم (Molina, 2019).

فيما يتعلق بتواجد قوى إقليمية مثل تركيا وإيران فنلاحظ أولاً أن الدعم التركي لحكومة "مادورو" هدفه زيادة التغلغل التركي على الصعيدين السياسي والاقتصادي في منطقة أمريكا اللاتينية، وانعكس من خلال زيادة التبادل التجاري مثل صفقات تبادل الغذاء والدواء التي يحتاجها نظام "مادورو" في الأزمة الراهنة مقابل الذهب الفنزويلي. أما على المستوى السياسي، فتسعى تركيا إلى التقارب مع دول أمريكا اللاتينية المعارضة للولايات المتحدة خاصة بعد تدهور العلاقات الأمريكية التركية منذ عام 2016 بعد الانقلاب العسكري الفاشل على حكومة أردوغان (Artega, 2016). أما إيران فهي تمتلك أيضاً علاقات اقتصادية وسياسية قوية مع فنزويلا منذ عهد محمود أحمدي نجاد، فالدولتان عضوتان في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) كما تسعى إيران

للتقارب من الدول المعادية للولايات المتحدة مثل فنزويلا وبوليفيا، كما اجتمعت لجنة تضم كل من إيران وفنزويلا في خضم الأزمة لزيادة التعاون بين البلدين هذا إلى جانب الوجود القوى لحزب الله في أمريكا اللاتينية (Malamud and Encina, 2017).

على صعيد دول أمريكا اللاتينية تظل كل من كوبا ونيكاراجوا وبوليفيا أقوى داعمي نظام "مادورو" بسبب الروابط التاريخية المشتركة بين هذه الدول التي كانت تشكل في السابق ما يعرف بالتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا (ألبا) الذي أسسه الرئيس الفنزويلي الراحل "شافيز" كمشروع بديل للهيمنة الأمريكية مستغلاً الارتفاع الكبير في أسعار النفط في عهده الذي أتاح له قدرات مالية كبيرة وظفها لمشاريعه الإقليمية التي باتت تهدد مصالح الولايات المتحدة بيد أن هذا التحالف أخذ في الزوال منذ عام 2009 بعد فقدانهم الموارد المالية اللازمة لتمويله وعدم بروز أي زعيم ذي شخصية كاريزمية أخرى بعد "شافيز" مما أدى لإضعاف المشروع البوليفاري خاصة بعد تفاقم أزمة فنزويلا عام 2015 والدور المركزي الذي بدأت تقوم به دول أخرى موالية للولايات المتحدة مثل كولومبيا في هذه الأزمة. وفي الواقع تتزعم كولومبيا الهجوم على نظام مادورو بسبب دعمه للعصابات المسلحة في كولومبيا التي تتبنى نفس الأيدولوجية البوليفارية التي تتبناها فنزويلا (مرسي، 2019، 54).

على صعيد آخر تبنت كل من المكسيك والأوروجواى موقفاً محايداً تجاه الأزمة حيث ما زالوا يدعون لتبني حوارٍ سلميٍّ مع المعارضة والنظام في فنزويلا، ومنذ وصول الرئيس المكسيكي "مانويل لوبيث أوبرادور" إلى الحكم في المكسيك، شدد على مبدأ "استرادا" المبني على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شئونها الداخلية وحق الشعوب في تقرير مصيرها، كما أكد على أن عهد التدخل من جانب قوى خارجية في أي دولة فيما يتعارض مع سيادتها ومصالحها قد ولى (Fernández, 2019).

أما الموقف الأوروبي فنجد أنه واضح منذ البداية حيث أعلنت الدول الأوروبية دعمها ل"خوان جوايدو" مع التشديد على ضرورة تبني حوار سلمي مع كافة الأطراف المعنية بالأزمة وضرورة تبني مسار سياسي قوامه إجراء انتخابات عادلة ونزيهة. كما ظهر دور الفاتيكان في هذه الأزمة حيث أعلن استعداده للتوسط في الأزمة وضرورة عدم الانحياز لطرف دون الآخر مما قد يؤثر سلباً على الوضع في البلاد، بيد أن فشل الفاتيكان في التوسط في أزمات سابقة قد يؤثر على وضعه في حال قيام أى مفاوضات مستقبلية (مرسي، 2019، 55).

وفي ظل هذه المواقف الدولية والإقليمية برزت مبادرات عديدة لحل هذه الأزمة:

1- **مبادرة مجموعة ليما:** أيد كل أعضاء المجموعة في اجتماعهم الأول أغسطس عام 2018 رئيس الجمعية الوطنية "خوان جوايدو" فيما عدا المكسيك وجويانا وسانتا لوثيا، وقد تمخض عن اجتماع المجموعة في فبراير عام 2019 بيان مشترك وقعت عليه 11 دولة من أصل 14 دولة أعلنت دعمها لجوايدو، كما شددوا على ضرورة الابتعاد عن أي خيار عسكري في الأزمة والالتزام بالمسار الدبلوماسي لرسم خارطة طريق للمرحلة المقبلة مشيرين إلى موقف جوايدو الداعي لتعزيز الانتقال الديمقراطي للسلطة من خلال البدء بإجراء انتخابات حرة. من الجدير بالذكر أن أعضاء المبادرة قد أعلنوا رفضهم الحوار مع الرئيس مادورو بدعوى استغلاله للمفاوضات لكسب الوقت وتعزيز تشبثه بالسلطة دون التوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف (Freier and Parent, 2019, 59-61).

2- **مبادرة كيتو:** أعلنت هذه المجموعة حيادها منذ البداية تجاه الأزمة الفنزويلية، وتتشكل من 11 دولة هي الأرجنتين، البرازيل، كولومبيا، شيلي، كوستاريكا، الإكوادور، المكسيك، بنما، الأوروجواى، باراجواى وبيرو. وقعت هذه الدول على إعلان كيتو في 4 سبتمبر عام 2019 وتهدف هذه المبادرة بالأساس لحل أزمة الهجرة الفنزويلية ومحاربة كل مظاهر التمييز والكراهية تجاههم، بالإضافة إلى حمايتهم من منظمات الجريمة المنظمة وتهريب البشر الذين يحاولون استغلال أوضاعهم. كما شددت المبادرةعلى ضرورة تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء من أجل سرعة إيجاد حل للأزمة تدفق اللاجئين الفنزويليين إلى جانب ضرورة مساندة الدول الأكثر استقبالاً للمهاجرين مثل كولومبيا والإكودور وبيرو.

3- وقد حضر الاجتماع الثاني لمبادرة كيتو الذي انعقد في شهر نوفمبر عام 2019 ممثلين من وكالات الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وقد أصبحت المنظمات الدولية معنية أكثر بالأزمة لاسيما منظمة الهجرة الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، إلا أن الدعم المالي الذي اقترحته هذه المنظمات لمساندة الدول المستقبلة للاجئين قد تعرض للكثير من الانتقادات نظراً لضآلته بالمقارنة بالدعم المالي الذي تقدمه المفوضية السامية لشئون اللاجئين لدول مثل مصر والعراق والأردن وتركيا لدعمهم فيما يتعلق باستقبال اللاجئين السوريين، حيث يحصلون على ما يقرب من 5،5 بليون دولار مقارنة ب738 مليون دولار فقط

مقترحة لمساندة دول أمريكا اللاتينية (government of the Republic of Ecuador, 2018).

4- **مبادرة مونتفيدو:** تسعى هذه المبادرة للالتزام بضرورة الحوار والتفاوض لإيجاد مخرج للأزمة الحالية في فنزويلا على أربع مراحل تبدأ من الحوار ثم التفاوض فالالتزام وأخيراً التنفيذ، وذلك وفقاً لمبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان. وقد دعت إليها كل من المكسيك وأوروجواى وتجمع دول الكاريبي (الكاريكوم) استجابة لطلب الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو جوتيريش". إلا أن هذه المبادرة لاقت ردود فعل سلبية من جانب المعارضة أما على الجانب الآخر، فقد رحبت بها الحكومة الفنزويلية بقيادة مادورو داعية إلى النظر فيها واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها . (Rengel, 2019)

5- **مجموعة الاتصال الدولية:** دعا الاتحاد الأوروبي لهذه المبادرة التي ترتكز على ثلاث دعائم أساسية، هي ضرورة البدء بإجراء انتخابات حرة وعدم الاعتراف بحكومة مادورو وضرورة الحفاظ على قنوات الاتصال مفتوحة بين أطراف الأزمة للمضي قدماً نحو إجراء انتخابات في أسرع وقت، بالإضافة إلى ذلك فقد أعلنت المجموعة تشكيل مجموعة أخرى في العاصمة الفنزويلية كاراكاس لتقديم المساعدات الإنسانية اللازمة في فنزويلا. وتتكون هذه المجموعة من دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول من أمريكا اللاتينية وتحاول العمل بشكل فعال للتخفيف من حدة التوتر في فنزويلا التي تنذر بتداعيات خطيرة على جميع المستويات (European Union External Action Service, 2019).

وتلقي الأزمة الحالية في فنزويلا بظلالها على دول جوارها والولايات المتحدة حيث تضاعف عدد طالبي اللجوء منذ عام 2014 ليصل عددهم في عام 2018 إلى حوالي 156،700 طالب لجوء في دولة بيرو و72،722 في الولايات المتحدة و65،846 في البرازيل وفقاً لمعطيات المفوضية السامية لشئون اللاجئين، وفي الواقع، لا تقبل جميع هذه الطلبات حيث وافقت دولة بيرو على سبيل المثال على طلبات لجوء 971 شخص فقط من أصل كل طلبات اللجوء المقدمة معللة ذلك بعدم توافر الإمكانيات المتاحة لقبول كل هذه الطلبات. كما نلاحظ أنه فيما يتعلق بالاستجابات للأزمة الفنزويلية فإن أكثر الدول انتقاداً لحكومة مادورو هي أكثر الدول المستقبلة للفنزوليين أما الدول التي لاتزال تدعمه فقد كانت حتى وقت قريب تنكر وجود أي أزمة في فنزويلا (Freier and

(Parent, 2019, pp. 58-61). ومع تفاقم الأزمة فإن التداعيات على الصعيد الداخلي والإقليمي ستستمر في الزيادة مما يستدعي إيجاد حل في أقرب وقت.

المبحث الثالث: الوجود الصيني والروسي والإيراني في أمريكا اللاتينية

صرح "روبرت غايتس" وزير الدفاع الأمريكي وهو يعرض ميزانية البنتاجون لعام 2008 أمام الكونجرس أن الصين وروسيا، بالإضافة إلى إيران هم أعداء محتملون للولايات المتحدة وأن الأخيرة يجب أن تأخذ حذرها من تحديث كل من روسيا والصين لمنظوماتهما العسكرية (القصير، 2014، 35). بعدها بعشر سنوات، أي في عام 2018، صرح وزير الدفاع الأمريكي السابق "جيمس ماتيس" أن المنافسة بين القوى الكبرى، وليس خطر الإرهاب هو من الآن فصاعداً التحدي الرئيسي للأمن القومي الأمريكي (Mattis،2018)، وبذلك أصبح تهديد الإرهاب بالنسبة للولايات المتحدة خطراً ثانوياً يلي التهديدات الناجمة عن منافسة القوى الكبرى لاسيما صعود الصين كقوة مهيمنة إقليمياً في آسيا متحدية بذلك هيمنة الولايات المتحدة كقوة مهيمنة إقليمياً وحيدة في العالم منذ انهيار الاتحاد السوفييتي والقواعد التي أرستها لإقامة نظام عالمي جديد بقيادتها.

وقد وصفت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2017 الصين بأنها قوة تسعى لتغيير النسق الدولي الحالي Revisionist Power كما تسعى لتحدي قوة ونفوذ ومصالح الولايات المتحدة عن طريق منافستها على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري. للاستجابة لهذا التهديد، تواصل الولايات المتحدة بقيادة ترامب تدعيم الوجود الأمريكي في منطقة آسيا المحيط الهادي استكمالاً لمبادرات الإدارات الأمريكية السابقة منذ عهد جورج بوش الابن (White House, 2017, 2-8). بالنسبة لروسيا وإيران، فتعد الأخيرة مطوقة بالفعل، ويستمر توسع حلف شمال الأطلنطي لتطويق الحدود الغربية لروسيا على الرغم من الوعود المستمرة بعدم توسيع الحلف منذ نهاية الحرب الباردة، إلى جانب الوجود العسكري الأمريكي جنوب روسيا في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، حيث تعد هذه المنطقة مهمة استراتيجياً بالنظر إلى أنها بمثابة الجسر الذي يربط قارتي أوروبا وآسيا إلى جانب الثروات النفطية التي تتمتع بها. ولا يقتصر الأمر على روسيا حيث تطوق الولايات المتحدة كل من الصين وإيران بالقواعد العسكرية والصواريخ.

مثلت الأزمة في فنزويلا منعطفاً خطيراً فيما يتعلق بالتدخل الصيني والروسي والإيراني في منطقة تعد تاريخياً منطقة نفوذ تقليدية للولايات المتحدة حيث تدعم موسكو معسكر الرئيس "نيكولاس

مادورو" في مقابل معسكر زعيم المعارضة المدعوم من الولايات المتحدة "خوان جوايدو". بناءً على ما سبق، يسعى هذا المبحث لتوضيح الصراع على مناطق النفوذ بين الولايات المتحدة والقوى الدولية (الصين وروسيا) والإقليمية (إيران) حيث يعد وجود هذه القوى في المجال الحيوي الأمريكي في الجنوب جزءاً لا يتجزأ من هذا الصراع الذي سيكون له تداعيات مستقبلية في ظل سعي الولايات المتحدة للحفاظ على مكتسباتها منذ نهاية الحرب الباردة وبقائها كقوة إقليمية وحيدة في العالم مهيمنة على نصف الكرة الغربي، بينما تسعى كل من الصين وروسيا لإقامة نسق دولي جديد متعدد الأقطاب وهو ما يستدعي الوجود الأمريكي في مناطق نفوذ القوى الثلاثة السابق ذكرها كما يلي:

المطلب الأول: الولايات المتحدة والصعود الصيني كقوة مهيمنة إقليمياً في العالم

بدأ التطور في الاستراتيجية العسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة في بداية عهد أوباما، وذلك لمحاصرة قوة ونفوذ الصين المتنامين عن طريق التغلغل في مجالها الحيوي وإقامة التحالفات وبناء القواعد العسكرية في دول جوارها في اليابان وكوريا الجنوبية واستراليا. وقد كانت أول خطوة اتخذتها الولايات المتحدة في هذا الصدد هي توقيع معاهدة الصداقة والتعاون مع رابطة دول جنوب شرق آسيا في عام 2009 التي أعلنت بداية عودة الولايات المتحدة إلى هذه المنطقة على اعتبار أن الولايات المتحدة أمة باسيفيكية حاربت من أجل تحقيق الازدهار والأمن لدول المنطقة على حد تعبير وزير الدفاع الأمريكي في ذلك الوقت "ليون بانيتا" (Panetta, 2012). كما استضافت الولايات المتحدة منتدى التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادي، وقد انعقد هذا الاجتماع في جزيرة هاواي عام 2011 وأعلنت خلاله عن مبادرة الشراكة عبر المحيط الهادي وغيره من المنتديات التي أسست دعائم استراتيجية أمريكية جديدة للقرن الحادي والعشرين (يونس،2012، 48).

سعت الولايات المتحدة في إطار هذه الاستراتيجية الجديدة "التمحور نحو آسيا" للتحكم في الممرات البحرية التقليدية التي تمد الصين بالنفط في منطقة آسيا المحيط الهادي من خلال الوجود المكثف للبحرية الأمريكية، كما سعت لنقل محور سياساتها الدفاعية والأمنية من منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة الشرق الأقصى بالإضافة إلى تعزيز وجودها في الدول القريبة من مضيق ملقا المهم استراتيجياً واقتصادياً للصين، حيث يعد أساس حركة التجارة الصينية مع دول جنوب شرق آسيا من جانب وبين الصين ودول العالم من جانب آخر، لذلك نجد أن الولايات المتحدة تسحب قواتها اليوم تدريجياً من العراق وأفغانستان لنشرها في جنوب شرق آسيا (Meijer, 2019, 43-45).

منذ ذلك الوقت، سعت الولايات المتحدة لتطويق الصين على جميع الأصعدة، فعلى الصعيد الاقتصادي، مَثَّل التعاون مع دول جنوب آسيا نواة لتعزيز المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة في هذه المنطقة ويتجلى ذلك من خلال توقيع اتفاقيات تحرير التجارة وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية في المنطقة. وقد كان لابد من وجود عسكري أمريكي للحفاظ على هذه المصالح الاقتصادية ومراقبة الممرات البحرية حيث تمر نصف المعاملات التجارية العالمية عبر بحر الصين الجنوبي. كما زادت الولايات المتحدة من مبادرات وبرامج التعليم والصحة في عدة دول مثل كمبوديا ولاوس وفيتنام. أما على الصعيد العسكري، فقد بدأت الولايات المتحدة في عهد أوباما حواراً استراتيجياً لتكوين نواة تحالف عسكري إقليمي بين كل من الولايات المتحدة واليابان والهند يكون هدفه الأساسي احتواء قوة ونفوذ الصين المتناميين إقليمياً. كما قامت الولايات المتحدة بزيادة المناورات والتدريبات العسكرية مع دول المنطقة كان أخطرها ما جرى في منغوليا الواقعة شمال الصين عام 2012 بمشاركة كل من كندا وفرنسا وألمانيا بالإضافة إلى الهند واليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة مما مثل تدخلاً مباشراً في المجال الحيوي الصيني (يونس، 2012، 48).

بالإضافة إلى ذلك تقيم الولايات المتحدة علاقات وثيقة مع تايوان، تلك الجزيرة ذات الأهمية الجيواستراتيجية بالنسبة للصين وأمنها الطاقوي، وتقع الجزيرة بين بحر الصين الجنوبي والشرقي وتعتبرها الصين جزءاً لا يتجزأ منها وترفض كل محاولة لتحقيق استقلالها. استغلت الولايات المتحدة ذلك وعملت على توطيد علاقتها معها نظراً لأنها بذلك تستطيع التحكم في ممرات وخطوط الملاحة الرئيسية في مضيق تايوان وملقا وبالتالي التحكم في الشريان الذي يمد الصين بالطاقة والموارد الأخرى القادمة من دول أخرى في العالم. هذا فضلاً عن العلاقات القوية مع سنغافورة في مجال التسلح وبناء القواعد العسكرية البحرية التي تتواجد فيها القوات الأمريكية، ويرجع ذلك لأهمية موقعها الجغرافي الذي يتيح إغلاق مضيق ملقا وإيقاف نقل النفط للصين في حال تصاعد التوتر بينهما (القصير، 2014، 68).

وقد تبينت استراتيجية التمحور نحو آسيا بوضوح في التعاون الجدي مع الهند الموجودة في صميم استراتيجية "توازن القوى" الأمريكية التي تعتبر الهند موازناً إقليمياً لقوة ونفوذ الصين. وفي هذا السياق، مُنحت للهند الأولوية في الصراع المزمن بينها وبين باكستان في إقليم كشمير، وعلى الرغم من امتلاك باكستان لأسلحة نووية إلى جانب التحديات الأخرى التي تعاني منها مثل وجود

الجماعات الإرهابية كحركة طالبان مما يشكل قلقاً لأي إدارة أمريكية، إلا أن إدارة أوباما آثرت إعطاء الهند الأولوية بسبب حاجتها لها في احتواء الصين، على اعتبار أن الهند شريك ديمقراطي تقليدي للولايات المتحدة (محمود، 2019، 17).

على الرغم من هذا التوجه نحو آسيا في عهد أوباما، إلا أن الاعتقاد السائد في عهده يتلخص في أنه إذا توصلت الولايات المتحدة لتسوية مع الصين بخصوص عدة خلافات بينهما، فإن الصين سترد بسلوك تعاوني مماثل، حيث استخدم أوباما سياسة الانخراط مع الصين للتعاون معها في عدة ملفات أهمها كوريا الشمالية، إلا أن الصين لم ترد بالمثل بل ظهرت خلافات عديدة بينها وبين الولايات المتحدة في عدة قضايا مثل المناخ وقضية الانتشار النووي والقرصنة الإلكترونية، وبالنسبة لكوريا الشمالية فكانت الصين ومازالت تدعم النظام في كوريا الشمالية باعتبارها حليف مهم وحائط صد ضد امتداد النفوذ الأمريكي في آسيا. وفي الواقع، ظلت ردود فعل كوريا الشمالية في عهد أوباما عدائية، رافضة لأي مبادرات انفتاح اقتصادي ودبلوماسي مع الولايات المتحدة وتمثل ذلك في خرق العديد من الاتفاقيات بين الأعوام 2009–2013 وإجراء الاختبارات النووية (العمري، 2017، 123).

عكست استراتيجية ترامب لمنطقة المحيط الهادي والهندي التنافس الاستراتيجي المتنامي بين الولايات المتحدة والصين في منطقة آسيا المحيط الهادي ومنطقة المحيط الهادي والهندي، حيث أصبحت هذه الاستراتيجية الأولوية التي تقوم عليها السياسة الدفاعية الأمريكية، وبالتالي فإن كلتا الإدارتين الأمريكيتين في عهد أوباما وترامب تشتركان في اعتبار الصين التهديد الأكبر لهيمنة الولايات المتحدة الإقليمية وإن كانت إدارة ترامب تركز بشكل أكبر على تقويض طموحات الصين العالمية على المدى المتوسط والبعيد (Farghen, 2016, 18).

تتبع إدارة الرئيس ترامب نهجاً يتميز بتعزيز التحالفات الثنائية في منطقة آسيا المحيط الهادي لاسيما مع اليابان وكوريا الجنوبية واستراليا والهند، بالإضافة إلى إحياء العلاقات مع تايلاند والفلبين ومع دول جنوب شرق آسيا كأندونيسيا وماليزيا وسنغافورة، وذلك عن طريق تدعيم دورهم فيما يتعلق بالأمن الإقليمي وإطلاق مبادرات مثل مبادرة الأمن البحري التي كان قد بدأها أوباما بالإضافة إلى تقديم المساعدات في المجال الأمني والعسكري لتدعيم قدراتهم في مواجهة ما تراه الولايات المتحدة تعديات سافرة من قبل الصين في بحر الصين الجنوبي، وفي هذا الإطار تأتي

الهند على رأس قائمة أولويات الإدارة الأمريكية الحالية حيث أعربت الأخيرة عن رغبتها في تعزيز التعاون الثنائي في مجال الدفاع والمجالات الأخرى كما أعادت الولايات المتحدة إحياء ترتيبات التعاون الرباعي في مجال الدفاع مع كل من اليابان واستراليا والهند.

وفي الواقع، فإن الدور المتنامي للهند في شبكة العلاقات الإقليمية التي تسعى إدارة ترامب لبنائها مهمة للغاية، يتضح ذلك من خلال استعمال ترامب لمصطلح" المحيط الهندي الهادي" الذي يعبر عن توسع نطاق المصالح الاستراتيجية الأمريكية فيما وراء آسيا المحيط الهادي لتصل إلى المحيط الهندي مما يدل أن الفكر الاستراتيجي الأمريكي يربط اليوم بين المحيط الهادي والهندي. وقد بدأ تعزيز العلاقات مع الهند على الصعيد العسكري منذ عهد جورج بوش الابن مروراً بأوباما، وتسير إدارة ترامب على نفس النهج (White House, 2018).

اتبع الرئيس ترامب في بداية عهده نهج سابقه في التعامل مع الصين عن طريق المزج بين الأدوات الناعمة والصلبة في سياسته الخارجية تجاه الصين عن طريق التعاون الاقتصادي والدبلوماسي من جانب والتنافس العسكري من جانب آخر وذلك لكي يؤثر على صعود الصين كقوة مهيمنة إقليمياً في آسيا وتحديها للنظام العالمي الذي أسسته الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة، بيد أن إدارة ترامب أصبحت تركز فيما بعد على البعد الصراعي فقط في علاقتها مع الصين وهذا ما وضحته استراتيجية الدفاع القومي الأمريكية الصادرة في عام 2018. ويمكن القول إن كلتا الإدارتين الأمريكيتين المذكورتين سعتا في إطار التمحور نحو آسيا منذ عهد أوباما إلى طمأنة الحلفاء والشركاء الإقليميين التقليديين للولايات المتحدة ومنع أي سلوك عدواني من جانب الصين. ويعد الهدف بعيد المدى للسياسة الخارجية الأمريكية هو منع صعود الصين كقوة مهيمنة إقليمياً في نصف الكرة الغربي عن طريق المزج بين الأدوات الناعمة والخشنة إلا أن البعد الصراعي في علاقة الولايات المتحدة مع الصين ظهر بصورة واضحة في عهد ترامب.

المطلب الثاني: الولايات المتحدة وتقويض قوة ونفوذ روسيا

سعت الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة لمنع روسيا من البروز كقوة عظمى من جديد وإضعافها، وهو ما تجلى بوضوح في الوثيقة الصادرة من البنتاجون عام 1992، لذلك واصلت واشنطن التوسع شرقاً عن طريق حلف الناتو نحو الحدود الروسية لتطويقها إلى جانب الوجود العسكري الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز ذات الأهمية الاستراتيجية الكبرى، حيث تتمتع

بموارد طاقوية ضخمة وهو ما استدعى إنشاء خط أنابيب باكو- تبليسي-جيهان الذي يمر عبر أراضي أذربيجان مروراً بجورجيا ثم تركيا. كما تقع هذه المنطقة في بؤرة مليئة بالصراعات التي تتدخل فيها قوى إقليمية ودولية، كما تعد هذه المنطقة مهمة استراتيجياً للولايات المتحدة وغيرها من القوى الصاعدة مثل الصين وروسيا بسبب قربها من منطقة الخليج العربي مما دعاهم لمد نفوذهم إليها، وهو ما تعده روسيا تدخلاً في مجالها الحيوي وزعزعة لأمنها الإقليمي بالنظر إلى أن تغلغل عدة قوى فيها يهدد هذه المنطقة الهشة التي تعاني أصلاً من تهديدات جمة لاسيما على الصعيدين الأمني والاقتصادي بعد انفصال أغلب جمهوريات المنطقة عن الاتحاد السوفييتي سابقاً، هذا بالإضافة إلى مشكلة اللاجئين والإرهاب ومشاكل ترسيم الحدود وغيرهم من التهديدات الخطيرة (القصير، 2014، 51).

ترفض روسيا التدخل الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز التي تعدها مجالها الحيوي وعمقاً استراتيجياً لها، وفي هذا الإطار وقعت روسيا العديد من الاتفاقيات الثنائية واتفاقية للأمن الجماعي مع أغلب دول المنطقة التي تضمن لروسيا الاحتفاظ بثلاثين قاعدة عسكرية في دول المنطقة، كما كان التغلغل الأمريكي في المجال الحيوي الروسي من أهم الأسباب التي دعتها لتعليق انضمامها لمعاهدة الحد من الأسلحة التقليدية في أوروبا التي كانت قد أبرمت أثناء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي وحلف الناتو نتيجة وجود قواعد عسكرية أمريكية في أفغانستان وعدة دول أخرى في وسط آسيا مما يهدد اتفاقية الحد من التسلح. وبالنسبة للولايات المتحدة فيأتي تعزيز وجودها العسكري والسياسي في المنطقة في إطار استراتيجيتها التي تهدف للسيطرة على منطقة جنوب آسيا والوصول للمحيط الهندي بالإضافة إلى تطويق إيران من الشرق. في هذا الإطار، لم تكتف الولايات المتحدة ببناء القواعد العسكرية في المنطقة فقط بل عملت على إنشاء شبكة صواريخ مضادة للصواريخ لتفادي أي هجوم من أي قوة دولية أو إقليمية، كما تمتلك قواعد أخرى في تركيا وأوروبا الشرقية تهدف جميعها لاحتواء النفوذ الروسي وفرض الهيمنة الأمريكية (القصير، 2014، 53-57).

على صعيد آخر، يعد مشروع الدرع الصاروخي وبناء قواعد صاروخية في العديد من دول شرق أوروبا على حدود روسيا الغربية واستمرار الضغط على جورجيا من أجل انضمامها إلى حلف شمال الأطلنطي من أهم العوامل التي ساهمت في زيادة التوتر في العلاقات الأمريكية الروسية بعد

عام 2008. ويعد الدرع الصاروخي مسألة حيوية بالنسبة للجانبين، فبالنسبة للولايات المتحدة، يعد بناء الأخير أمراً أساسياً لضمان الحماية من أي أخطار مستقبلية، أما بالنسبة لروسيا فتعتبره غير مقبول بل وتهديداً لأمنها القومي بسبب قدرته على تحييد الدفاعات الروسية النووية وبالتالي قدرة روسيا على الردع. وعلى الرغم من ادعاء الولايات المتحدة مراراً وتكراراً أن الدرع لا يستهدف روسيا إلا أن الأخيرة ترى أنه موجه إليها (Deyermond, 2013, 511)، (الكوخي، 2015).

وقد مثل انتخاب "باراك أوباما" لرئاسة الولايات المتحدة في الواقع بداية جديدة للعلاقات الأمريكية الروسية بعد فترة التوتر التي سادت في عهد جورج بوش الابن، حيث بدا من خلال حملته الانتخابية أن الدرع الصاروخي لن يأتي ضمن أولويات سياسته الخارجية وأن هنالك نية لفتح صفحة جديدة في العلاقات مع روسيا. وقد بدأ العمل في بناء الدرع على أرض الواقع في أوائل القرن العشرين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر كما تم إنهاء العمل بمعاهدة الصواريخ المضادة للباليستية ABM في عام 2002 وبدأ البنتاجون في نشر صواريخ في كل من ألاسكا وكاليفورنيا وتم التوصل لاتفاقيات مع بولندا وجمهورية التشيك لبناء الدروع الصاروخية بحلول عام 2008، وقد بلغت الميزانية المحددة لبنائها حوالي بليون دولار سنوياً (Futter, 2012, 3-6).

أعلن نائب الرئيس الأمريكي أوباما "جو بايدن" سياسة أوباما الجديدة تجاه روسيا في عام 2009 والتي أطلق عليها " سياسة الإعادة" Reset Policy والتي تطلبت من وجهة نظر الإدارة الأمريكية الجديدة مراجعة كل المجالات التي تهيئ للتعاون مع روسيا واستخدام سياسة ضبط النفس تجاه جيران روسيا والتعامل ببراجماتية فيما يتعلق بالسياسة الداخلية الروسية. وبالفعل بدأت هذه السياسة تؤتي ثمارها وتجلى ذلك من خلال توقيع معاهدة "ستارت" جديدة للحد من الأسلحة النووية عام 2010 والتعاون اللوجيستي غير المسبوق مع روسيا في أفغانستان وضمان تأييد روسيا لقرار مجلس الأمن رقم 1929 الذي ينص على فرض عقوبات قاسية على إيران، بالإضافة إلى إلغاء صفقة بيع الطائرات الروسية S-300 لإيران وانضمام روسيا أخيراً إلى منظمة التجارة العالمية بعد مفاوضات دامت حوالي عقدين. رغم ذلك ظلت آفاق التوصل إلى حل فيما يتعلق بالدرع الصاروخي محدودة طوال الفترة الرئاسية الأولى من عهد أوباما كما مثل انتخاب "فيكتور يانوكوفيتش" الموالي لروسيا رئيساً لأوكرانيا عائقاً أمام توسع الناتو شرقاً لضم دول أوروبا الشرقية (Stent, 2012, 124-128).

مع بداية الفترة الرئاسة الثانية لأوباما، بدأت تظهر التوترات بين الجانبين إلى السطح من جديد بالأخص بسبب أزمة شبه جزيرة القرم وتدخل الولايات المتحدة والدول الأوروبية فيها فيما عدته روسيا تدخلاً في مجالها الحيوي، وفي الواقع، دخلت أوكرانيا عام 2013 في أزمة حادة بعد أن اندلعت تظاهرات مناهضة للرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش مما أدى لهروبه إلى روسيا.

لقد اعتبرت روسيا أن التدخل الغربي في الأزمة الأوكرانية بمثابة تهديد لأمنها القومي وزعزعة لاستقرارها الإقليمي، وقامت باستضافة الرئيس المعزول يانوكوفيتش، كما وصفت ما حدث بالانقلاب، وكردة فعل على هذه الأحداث قامت روسيا بالتدخل في شبه جزيرة القرم وإعلانها حكومة مستقلة وكذلك تحريك سكان الجنوب الشرقي لأوكرانيا الذي يسكنه أغلبية روسية الذين طالبوا بالاستقلال والانضمام لروسيا. (الخفاجي، 2019، 147) (هيرد، 2013، 205).

لا تسعى روسيا فقط لمد نفوذها وسيطرتها لأوكرانيا بل للدول المجاورة لها التي تشترك معها في المصالح والخلفية التاريخية، لذلك دعا الرئيس الروسي لإنشاء ما يسمى بالاتحاد الأوراسي الذي يتضمن شق تجاري لزيادة التبادلات التجارية بين أعضاءه إلى جانب شق سياسي لإنشاء كيان سياسي بين دول أغلبها من وسط آسيا بالإضافة للرغبة في ضم أوكرانيا بسبب موقعها الجغرافي الفريد. يأتي ذلك في إطار قلق روسيا المستمر من تقارب أوكرانيا مع الاتحاد الأوروبي بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة معها، مما يمثل خطوة لضمها مستقبلاً لحلف شمال الأطلنطي وهو ما لا يمكن أن تقبل به روسيا أبداً بسبب القرب الجغرافي الشديد بينها وبين أوكرانيا، كما تعد الأخيرة ذات أهمية حيوية بالنسبة لروسيا على الصعيد الاقتصادي حيث يمر 80% من الغاز الروسي الذي يصدر إلى أوروبا عبر أوكرانيا (لخضر، 2017، 93-96).

بالنسبة للقرم، فتتمثل أهميتها الاستراتيجية بالنسبة لروسيا في ميناء "سباستبول" الذي يرسو فيه الأسطول البحري الروسي الذي يعد حلقة الوصل الوحيدة بين روسيا وحلفائها في البحر المتوسط وعلى رأسهم سوريا للوصول إلى ميناء طرطوس. وفي الواقع، تخشى روسيا من تكرار ما حدث عام 2009 عندما أمر الرئيس الأوكراني آنذاك بتروشينكو بإخلاء روسيا لقاعدتها البحرية في ميناء سباستبول ولكن مع وصول الرئيس الموالي لروسيا يانوكوفيتش عام 2010 عملت روسيا على إبرام اتفاقية مع أوكرانيا تقضي ببقاء الأسطول البحري الروسي حتى عام 2042، كما تدخلت بشكل

مباشر عسكرياً في شبه جزيرة القرم لضمها بالقوة مستغلة ترحيب السكان بها وتدهور الأوضاع على جميع الأصعدة في أوكرانيا (لخضر، 2017، 96- 98).

مع تولي ترامب السلطة في الولايات المتحدة، ظهرت العديد من الدلائل الإيجابية على تحسن العلاقات مع روسيا، حيث وصف ترامب الرئيس الروسي في عدة مناسبات بالقائد القوي وأعرب عن نيته للتفاهم معه، كما دل اختيار الرئيس الأمريكي لشخصيات في إدارته لديها استعداد للانفتاح مع روسيا في السنوات من الأولى من حكمه، مثل وزير خارجيته السابق "ريكس تيارسون"، على تطور جديد في العلاقات الروسية الأمريكية، إلا أنه مع ذلك ثبت فيما بعد أن الخلافات بينهما ليست بالعابرة بل هي خلافات جوهرية من الصعب تجاوزها على المدى المنظور.

يتمثل الخلاف الجوهري بين الجانبين في تمسك الولايات المتحدة بدورها القيادي في النسق الدولي أحادي القطب الذي تسعى للحفاظ على مكانتها فيه بأي ثمن، ورفضها للتعددية القطبية التي تدعو إليها كل من روسيا والصين. وقد وصف ترامب كل من روسيا والصين في تصريح له في يناير 2018 بالأنظمة المارقة والمنافسين الذين يهددون مصالح وقيم واقتصاد الولايات المتحدة، كما جاء في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2017 أن الصين وروسيا قوى تسعى لتغيير الوضع الراهن وهو ما لا يتوافق مع مصالح الولايات المتحدة (الشيخ، 2019، 112).

غير أن القمة الروسية الأمريكية التي عقدت في هلنسكي في عام 2018 أثارت عاصفة من الانتقادات بالإضافة إلى هجوم شديد من الداخل الأمريكي على ترامب بسبب الأجواء الإيجابية التي سادت اللقاء والتي مهدت الطريق للتقارب والتفاهم بين أكبر قوتين نوويتين، مما دعا مدير وكالة الاستخبارات المركزية السابق "جون بريان" للمطالبة بعزله من منصبه، كما أعربت المؤسسات الأمريكية الأخرى عن غضبها واصفة الرئيس بالخيانة وعملت على تحجيمه، مما يدل على أن الخلافات بين الجانب الروسي والأمريكي ليست بالأمر الهين، فبالإضافة لسعى روسيا لبناء عالم متعدد الأقطاب، هناك أيضاً قضية تدخلها في الانتخابات الأمريكية لعام 2016، والعقوبات المفروضة عليها نتيجة تدخلها في القرم، كما فرضت حزمة من العقوبات الأخرى عليها عقب ما يعرف بقضية "سكريبال"، إلا أن كل ذلك يعد محض خلافات جانبية بجانب التناقضات الجوهرية التي يمكن إجمالها في سعى الولايات المتحدة للحفاظ على دورها القيادي في عالم أحادي القطبية (أحمد، 2018، 192-195).

وقد عبر وزير الدفاع الأمريكي "جيمس ماتيس" عن ذلك في تصريح له في يناير 2018 حيث أشار إلى أن أولوية وزارة الدفاع هي التنافس الاستراتيجي مع كل من روسيا والصين ويشمل ذلك العديد من القضايا يأتي على رأسهم الدرع الصاروخي الذي تقيمه الولايات المتحدة في شرق أوروبا والذي تراه روسيا غير مقبول ويشكل خطراً على أمنها القومي بالإضافة إلى الاتجاه لتوسيع حلف الناتو شرقاً والسعي لضم عدة دول له، وبالفعل تحقق ذلك مع انضمام جمهورية الجبل الأسود كعضو في الحلف عام 2017 مع استمرار السعي لضم كل من جورجيا وأوكرانيا ومقدونيا. وفي الواقع، فقد زاد عدد المناورات البحرية لحلف شمال الأطلنطي على الحدود الجنوبية والغربية لروسيا في السنوات الماضية في كل من البحر الأسود وبحر البلطيق، بما عدته روسيا أفعالاً استفزازية وزادت هي الأخرى من مناوراتها في البحر المتوسط في أواخر عام 2018 (الشيخ، 2019، 114).

بالإضافة إلى ذلك، تنظر الولايات المتحدة لصادرات روسيا من الأسلحة كمصدر قلق لاسيما بسبب تدخل روسيا في أسواق السلاح الأمريكية التقليدية في كل من تركيا والعراق ودول أمريكا اللاتينية على سبيل المثال مما دعا واشنطن إلى إصدار تحذيرات شديدة اللهجة لحلفائها، تبعاً لذلك وقع الرئيس ترامب قانون "مواجهة أعداء أمريكا عبر العقوبات" الذي دخل حيز التنفيذ في يناير 2018 والذي يفرض عقوبات على أي طرف يبرم صفقات أسلحة مع الدول المعادية للولايات المتحدة، مستهدفاً بذلك روسيا وإيران وكوريا الشمالية، كما تستمر الولايات المتحدة في الضغط على دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا للتخلي عن الأسلحة الروسية واستبدالها بالبدائل الأمريكية مما يضر بقطاع صناعة الأسلحة الروسية (Sanchez, 2010, 240-242).

فيما يتعلق بالتنافس النووي الاستراتيجي بين الجانبين، فقد أشارت العقيدة النووية الأمريكية التي أعلنت في فبراير 2018 إلى عزم واشنطن زيادة الانفاق على ترسانتها النووية ضعفي ما كانت عليه في السابق في إطار تحديث أنظمة طيرانها وصواريخها الباليستية العابرة للقارات وغواصاتها الحاملة للرؤوس النووية لتعزيز قدرتها على الردع النووي. وقد ورد في العقيدة السابق ذكرها أن القدرات العسكرية المتنامية لكل من روسيا والصين وكوريا الشمالية وإيران تمثل خطراً على الأمن والمصالح الأمريكية، كما زاد من حدة التوتر بين الجانبين إعلان ترامب عزمه على الانسحاب من معاهدة الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى بعد قرابة ست سنوات من الاتهامات المتبادلة بين

الجانبين بانتهاكها. وتعد هذه الخطوة الأمريكية بالغة الخطورة بالنظر إلى إمكانية تقويض نظام الحد من التسلح ونزع الأسلحة الذي وضع منذ نهاية الحرب الباردة لإنهاء سباق التسلح بين القوتين العظميين في ذلك الوقت (US Department of Defense, 2018).

أما بالنسبة للتنافس في سوق الطاقة العالمية، فتسعى الولايات المتحدة لإعاقة ومزاحمة روسيا في أسواق الطاقة خاصة بعد اكتشاف الغاز الصخري في الولايات المتحدة وسعيها لأن تصبح مصدر مهم للغاز في العالم والسيطرة على السوق الأوروبية التي تعد الهدف الأول للغاز الروسي. وقد تحقق ذلك بالفعل مع وصول أول شحنات الغاز الأمريكي إلى البرتغال في إبريل عام 2016 مما يهدد الشركات الروسية لاسيما بعد تعطل مشروع "السيل الجنوبي" عام 2014 لنقل الغاز الروسي إلى جنوب أوروبا عبر البحر الأسود ومعارضة الولايات المتحدة لمشروع "السيل الشمالي" الذي ينقل الغاز الروسي إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق، كما يستمر الخلاف بينهما حول الأزمة الاوكرانية والملف النووي الإيراني وكوريا الشمالية والأزمات الإقليمية مثل الأزمة السورية (الخفاجي، 2019، 119-133).

المطلب الثالث: تقويض الولايات المتحدة لإيران

تعد طموحات إيران ومشاريعها التوسعية مصدر قلق بالنسبة للولايات المتحدة والدول العربية، يتضح ذلك من خلال سلوكها وخطاباتها المعادية للهيمنة الأمريكية وسعيها لأن تصبح قوة إقليمية بعد الخلل الذي أصاب توازن القوى في المنطقة العربية بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 والذي جاء في مصلحة إيران، بالإضافة إلى أحداث الربيع العربي التي مثلت فرصة سانحة لإيران لتعزيز دورها الإقليمي عن طريق أذرعها في العديد من دول ومناطق العالم والتي امتدت إلى المجال الحيوي للولايات المتحدة في منطقة أمريكا اللاتينية. في هذا الإطار، جاءت استراتيجية إيران لبناء البرنامج نووي قوي خرج إلى النور في عام 2002، ومن ذلك الوقت تسعى الولايات المتحدة لتقويضه بأي شكل والتخلي عن هذا البرنامج الذي يهدد الاستقرار الإقليمي والعالمي (الدهام، 2018، 61).

وفي الواقع، مرت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران بمحطات عديدة سعياً لتقويض قدراتها النووية ومنعها من أن تصبح قوة إقليمية وأن تمد نفوذها لخارج محيطها الإقليمي إلى مناطق أخرى في العالم مثل أفريقيا وأمريكا اللاتينية، فبين عامي 2003 و2005 سعت إدارة جورج بوش

الابن لضمها لمفاوضات بشأن برنامجها النووي، إلا أن الجانب الإيراني لم يبد أي تعاون في هذا الصدد وقام بانتهاك الاتفاقيات ووصل التوتر مداه بين الجانبين طوال عهد جورج بوش الابن لاسيما بسبب استمرار إيران في أنشطتها المزعزعة للأمن الإقليمي (فايت وشولت، 56) (دودين، 2019، 144).

أخذت الأمور منعطفاً جديداً مع تولي أوباما الحكم في الولايات المتحدة حيث عبر الأخير عن نيته لممارسة المزيد من الضغط على إيران لإجبارها على الوصول إلى اتفاق يضع حداً لبرنامجها النووي. في هذا الإطار، اتبع أوباما في أول الأمر سياسة الترغيب والترهيب من خلال تطبيق المزيد من العقوبات على إيران والضغط على شركائها الاقتصاديين مع التأكيد على أن العقوبات لا تستهدف الشعب الإيراني لكنها تستهدف قطاع الصناعات النووية والقذائف التي تهدد أمن دول الجوار ومصالح الولايات المتحدة في المنطقة. بيد أن هذه السياسة لم تنجح في التأثير على إيران وإجبارها على تغيير سلوكها، لذلك عمدت الولايات المتحدة لفتح الباب لتبني سياسة التفاوض المباشر للوصول إلى ما سمته إدارة أوباما في ذلك الوقت "الصفقة الكبرى" وذلك لتجنب الدخول في صراع مع إيران يؤثر سلباً على النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية ومصالح حلفائها فيها.

وبالفعل بدأت إدارة أوباما في التفاوض مع إيران عام 2013 مما أفضى في النهاية إلى الاتفاق النووي عام 2015 بين كل من إيران ومجموعة 5+1. إلا أن الاتفاق المبرم لم يمنع تنامي الدور الإيراني إقليمياً وتهديدها لأمن دول جوارها مستغلة الاضطرابات التي سادت في المنطقة العربية بعد الربيع العربي لتدعيم نفوذها والسعي لاستكمال مشروعها الإقليمي المسمى بالهلال الشيعي مما يشكل تهديداً لحلفاء الولايات المتحدة التقليديين في المنطقة، إلى جانب مد نفوذها خارج نطاقها الإقليمي في أمريكا اللاتينية وإفريقيا، وهو ما أكدت عليه الاستراتيجية الأمريكية التي أعلنها أوباما في عام 2013 (فرحاني وقمادي، 2016، 19).

نص الاتفاق النووي على ضرورة احترام الأطراف المعنية لحقوق إيران النووية على ألا تتجاوز نسبة تخصيب اليورانيوم 3.67% لمدة خمسة عشر عاماً بالإضافة إلى خفض عدد أجهزة الطرد المركزي وعدم بناء مفاعلات نووية تعمل بالماء الثقيل والعمل على تحويل المفاعل الرئيس في تخصيب اليورانيوم "فوردو" إلى مركز لأبحاث الفيزياء. كما حظر الاتفاق إمكانية استيراد إيران

لأي أجزاء يمكن استغلالها في برنامج للصوراريخ الباليستية لمدة ثماني سنوات وحظر استيراد الأسلحة لمدة خمس سنوات مع إبقاء العقوبات الدولية المفروضة عليها بشأن الأسلحة، وتقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإصدار تقرير بشأن مدى التزام إيران بتلك الشروط، وهو ما عُد شرطاً أساسياً لرفع العقوبات وبدء إمكانية تصدير إيران لنفطها وبدء عهد جديد في مجال التعاون الإيراني الغربي في مجال الطاقة والتكنولوجيا (الحمد، 2015، 133).

بيد أن الاتفاق لم يخل من الثغرات التي وظفتها إيران للالتفاف حول بنود الاتفاق واستكمال برنامجها النووي وتكريس نفوذها الإقليمي، ومنها على سبيل المثال عدم تضمن الاتفاق للآلية التي يفترض اتباعها من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتفتيش منشآت إيران النووية بل ونص الاتفاق على إمكانية تأجيل عملية التفتيش من جانب إيران لمدة 24 يوماً مما يمكن إيران من إخفاء أي معدات متعلقة ببرنامجها النووي في ذلك الوقت، كما لم يتضمن الاتفاق آلية للتخلص من مخزون الوقود النووي لدى إيران بل أن المعلومات حول المخزون الحقيقي لديها لم تكن معلومة مع وجود شكوك حول وجود مفاعلات نووية سرية. ومما يشير أيضاً إلى أن الاتفاق مثل انتصاراً لإيران أنه كان من المفترض انتهاء مدته عام 2030 مما يعني أن إيران كان بإمكانها استئناف أنشطتها النووية بعد هذه المدة. كما لم يتضمن أي وسيلة لإجبارها على تنفيذ بنود الاتفاق سوى العمل الدبلوماسي مما يمكنها من كسب الوقت لاستكمال مشروعها، هذا إلى جانب العبارات الفضفاضة التي ميزت الاتفاق والتي تمكن إيران من الالتفاف حول البنود ووجود اختلافات بين النسخة الفارسية والنسخة الإنجليزية للاتفاق (دودين، 2019، 160).

يمكن القول إن إدارة الرئيس السابق أوباما قد اختارت صياغة نظام إقليمي جديد يضمن لها الانسحاب التدريجي من منطقة الشرق الأوسط بإعطاء الفاعلين الإقليميين دوراً كبيراً في حل أزمات المنطقة ومنهم إيران. وقد عبر أوباما عن ذلك قبل توقيع الاتفاق النووي بتصريحه أن إيران تسعى لأن تكون قوة إقليمية وأن لها دور مهم في الحرب في سوريا وأن إيران يجب أن تكون جزءاً من حل الأزمة. وقد كان الاعتقاد السائد في الإدارة الأمريكية في ذلك الوقت أن إيران ستفي بوعودها وتكتفي بالمكاسب التي حققتها بعد إبرام الاتفاق النووي وتكف عن سلوكها المهدد للأمن الإقليمي وتمددها في عدة مناطق في العالم منها أمريكا اللاتينية.

إلا أن واقع الأمر أن إيران لديها مشروعها الخاص القائم على أسس أيدولوجية تسعى لتمويله وتنفيذه عن طريق أذرعها في العديد من دول ومناطق العالم منها دول الفناء الخلفي للولايات المتحدة وليس فقط في دول المنطقة العربية، وبالتالي فإن وضع كل من الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة في دول الخليج على قدم المساواة مع إيران كان خطأً استراتيجياً فادحاً لإدارة الرئيس أوباما حيث أن دمجهم سوية في منظومة الأمن الإقليمي للمنطقة أمر غير قابل للتحقيق وهو ما ثبت بالفعل من خلال تغلغل إيران في كل من سوريا والعراق والبحرين واليمن ولبنان ودعمها للنظم الطائفية والجماعات الراديكالية التي تهدد الأمن الإقليمي والعالمي عن طريق تطوير صواريخها القادرة على حمل الأسلحة النووية والوصول لأوروبا وبناء قواعد عسكرية في سوريا بما يهدد أمن إسرائيل ودعم إيران للأنظمة المعادية للولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية بالمال والسلاح ودعم جماعة الحوثي في اليمن لتنظيم اعتداءات على ناقلات النفط السعودية وتهديد حلفاء الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي وغيرهم من الأنشطة التي أثبتت أن إيران شريك لا يمكن الوثوق فيه (كشك، 2018، 80).

أعلن الرئيس ترامب يوم 8 مايو 2018 انسحاب بلاده من الاتفاق النووي مع إيران المعروف بخطة العمل المشتركة الشاملة وإعادة فرض العقوبات على إيران سواء في قطاع الطاقة أو القطاعات الأخرى، فبخلاف أوباما أعرب ترامب في أكثر من مناسبة أن الاتفاق النووي مع إيران يعد أسوأ صفقة في التاريخ الأمريكي وأنه قد خلص إيران من العقوبات المفروضة عليها ومهد الطريق لحصولها على النقد الأجنبي عن طريق دخول الاستثمارات من جديد إليها مما دفعها للتحالف مع الدول المعادية للولايات المتحدة في جميع دول ومناطق العالم وتهديد حلفاء الولايات المتحدة التقليديين (دودين، 2019، 154).

من هنا نلاحظ أن الأدوات التي استخدمها ترامب في سياسته الخارجية تجاه إيران تختلف كل الاختلاف عن أدوات السياسة الخارجية التي استخدمها الرئيس أوباما، ففي حين اعتمد الأخير على الأداة الدبلوماسية والدخول في الاتفاقيات والتحالفات متعددة الأطراف مع الاعتماد على العقوبات الاقتصادية، يعتمد الرئيس ترامب على تصعيد الخطاب العدائي تجاه إيران لإجبارها على الجلوس على طاولة المفاوضات للتوصل إلى حل نهائي بشأن تهديدها للأمن الإقليمي والعالمي، كما يعتمد على الأداة الاقتصادية اعتماداً كبيراً والتي تأتي في مرتبة تالية للقوة الخشنة ومرتبة أعلى

للقوة الناعمة وبالتالي عزل إيران ومنعها من استكمال أنشطتها النووية وبرنامج صواريخها الباليستية والقضاء على أذرعها التي تساعدها على تنفيذ أجندتها عن طريق الضغط عليها لتغيير سلوكها وتبني سياسات خارجية تتوافق وتخدم المصالح والأمن القومي الأمريكي بالتأثير على اقتصادها.

وبالفعل بدأ تأثير هذه العقوبات يظهر على الاقتصاد الإيراني حيث انخفضت صادراتها من النفط وبالتالي إمكانية حصولها على النقد الأجنبي، كما زادت الاضطرابات الداخلية في إيران واندلعت المظاهرات في أكثر من مرة تنديداً بالأوضاع الاقتصادية المتردية، لكنها لم تصل إلى الحد الذي يهدد النظام الإيراني. إن سعي الولايات المتحدة لتخفيض صادرات إيران من النفط إلى أدنى مستوى لضرب اقتصادها لا يعد هدفاً سهل التحقيق نظراً لحجم التبادل التجاري الضخم المستمر بينها وبين الصين والهند ودول آسيوية وأوروبية أخرى وسعي الدول الأوروبية للحفاظ على الاتفاق النووي بأي شكل رغم انسحاب الولايات المتحدة منه (الدليمي، 2019، 206).

يعد إقناع الولايات المتحدة لحلفائها في أوروبا بضرورة اتباع نفس نهجها من أجل الضغط على إيران لتغيير سلوكها المضر بالأمن الإقليمي والعالمي من أولويات الإدارة الأمريكية الحالية حيث لا يمكن للولايات المتحدة تحقيق غرضها المنشود في إيران إلا عن طريق تعاون باقي الدول معها. إلا أن استمرار تمسك حلفائها الأوروبيين باستمرار التعاملات التجارية مع إيران عن طريق آلية دعم التبادل التجاري INSTEX التي تساعد الشركات الأوروبية التي لها مصالح تجارية مع إيران من الالتفاف حول العقوبات الأمريكية عن طريق مقايضة صادرات النفط الإيرانية مقابل السلع الأوروبية يصعب الأمر. لذلك عينت الولايات المتحدة "براين هوك" كرئيس لمجموعة عمل حول إيران والتي تعمل على فرض احترام العقوبات الأمريكية ضد إيران واتخاذ التدابير اللازمة ضد الدول التي لا تلتزم بها وإقناعهم بعدم استيراد النفط من إيران. كما عملت الولايات المتحدة بالتوازي مع عمل المجموعة على زيادة انتاجها من النفط خاصة النفط الصخري ودفعت حلفائها في الخليج العربي على أن يحذوا حذوها لاسيما المملكة العربية السعودية. بالنسبة للدول الأخرى التي تعتمد بشكل كبير على النفط الإيراني، فقد أعطتها الولايات المتحدة الضوء الأخضر لمواصلة استيراد النفط الإيراني بكميات منخفضة عن السابق مع تحويل العوائد الناتجة عن هذه المبيعات إلى حساب خاص يضمن حصول إيران على السلع الأساسية المسموح بها فقط (الدليمي، 2019، 209).

مما لاشك فيه أن إعادة فرض العقوبات على إيران سيؤثر على اقتصادها بالسلب وهو ما تراهن عليه الإدارة الأمريكية الحالية لتحقيق أقصى ضغط على النظام الإيراني لتغيير سلوكه ومواجهة أنشطته الإقليمية والدولية الخبيثة، كما وضعت الولايات المتحدة 12 شرطاً بموجبها يمكن رفع العقوبات عن إيران، منهم ضرورة تفكيك إيران لبنيتها التحتية النووية ووضع حد لبرنامج صواريخها الباليستية القادرة على حمل الرؤوس النووية بالإضافة إلى وقف دعم الجماعات الإرهابية وسحب ميليشياتها من سوريا واليمن والعراق ووقف جميع أنشطة تخصيب اليورانيوم وإغلاق المفاعل النووي "آراك" والسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية للوصول إلى جميع المفاعلات النووية في إيران (Katzman, 2020, 22-29). من هنا نستنتج أن السياسة الخارجية للرئيس أوباما وترامب تشترك في نفس الهدف النهائي وهو تحقيق أقصى ضغط على إيران لإجبارها على تغيير سلوكها، مع اختلاف أدوات السياسة الخارجية المستخدمة من قبل كل منهم لتحقيق هذه الهدف. حيث لاحظنا من خلال العرض السابق كيف يهدد سلوك إيران أمن ومصالح الولايات المتحدة وبات يهدد حلفاء الولايات المتحدة التقليديين في منطقة الشرق الأوسط كما امتد تهديدها إلى منطقة نفوذها في الجنوب عن طريق تواجد عناصر من حزب الله في منطقة أمريكا اللاتينية.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة أمريكا اللاتينية خلال الفترة (2009-2019) وهي الفترة التي شهدت تعاقب إدارتين أمريكيتين مختلفتين هما إدارة أوباما من الحزب الديمقراطي وإدارة ترامب من الحزب الجمهوري مع التركيز على أهم القضايا الطارئة في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية بين عهدي أوباما وترامب وأهمهم قضية الهجرة وأزمة فنزويلا والوجود الصيني والروسي والإيراني في الفناء الخلفي للولايات المتحدة وكيفية تعامل الإدارتين مع هذه التطورات. وقد خلصت الدراسة إلى أن الحزبين الجمهوري والديمقراطي لم يختلفا كثيراً في التعاطي مع قضية الهجرة. وتقوم قضية الهجرة في الولايات المتحدة على عدة اعتبارات أولها التطورات في النسق الدولي وتنامي ظاهرة العولمة ودور الفاعلين من غير الدول حيث تهدد حدود الولايات المتحدة الجنوبية الرخوة سيادة الدولة والأمن القومي الأمريكي وبالتالي تسعى الولايات المتحدة لأن تكون قادرة على السيطرة بشكل كبير على دخول الأفراد والبضائع إليها. أما الاعتبار الآخر فيتعلق بالسياسة الداخلية في الولايات المتحدة وحشد الأصوات في الانتخابات،

فبينما سعى أوباما للفوز في الانتخابات الرئاسية عام 2012 عن طريق حشد أصوات اللاتينيين كما ذكرنا سابقاً، يسعى ترامب لاتباع نهج معاكس، فمسألة الجدار هي بالأساس رهان سياسي مهم بالنسبة للرئيس الأمريكي الحالي وأهم دعائم حملته الانتخابية لاستهداف المواطنين الأمريكيين المعادين للمهاجرين. إلى جانب الاعتبارات المتعلقة بشخصية الرئيس نفسه حيث يرى ترامب، وهو رجل اقتصادي بالأساس، أن المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة لدول أمريكا اللاتينية بهدف تقليل تدفق المهاجرين إليها لا يقابلها أي مردود مادي. بالنسبة لأزمة فنزويلا، فإن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه فنزويلا تميزت باتباع رؤية واضحة تطورت بتطور الظروف هدفها النهائي هو إقامة نظام ديمقراطي في فنزويلا لحماية مصالح الولايات المتحدة المتمثلة في الحفاظ على الاستقرار السياسي والأمن الإقليمي اللذين لا يمكن تحقيقهما من وجهة نظر الولايات المتحدة إلا بإقامة نظام ديمقراطي في فنزويلا. بيد أن الخيار العسكري يظل احتمالاً مستبعداً في فنزويلا نظراً لخطورة الإقدام على هذه الخطوة لما ستحدثه من ضرر على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة وما سيترتب عليها من عبء على خزينة الدولة. إن السيناريو الأوقع هو أن إدارة الرئيس ترامب ستضاعف من الضغط المفروض على فنزويلا حالياً من حيث الحرب الدعائية وتوسيع نطاق العقوبات الاقتصادية مع محاولة تقليل الآثار الناجمة عن تفاقم الأزمة على الشعب الفنزويلي خاصة قضية الهجرة التي لا تلقي بظلالها على دول المنطقة فحسب ولكن على الولايات المتحدة أيضاً مما يتطلب التعاون والتنسيق القوي مع المنظمات متعددة الأطراف مما سيمثل اختباراً صعباً لقدرات ترامب الدبلوماسية.

فيما يتعلق بتغلغل الصين وروسيا وإيران في منطقة أمريكا اللاتينية، فهو يندرج تحت الصراع مع الولايات المتحدة على مناطق النفوذ في ظل سعي الأخيرة للحفاظ على مكتسباتها منذ نهاية الحرب الباردة وبقائها كقوة إقليمية وحيدة في العالم مهيمنة على نصف الكرة الغربي. وقد وصفت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2017 الصين بأنها قوة تسعى لتغيير النسق الدولي الحالي كما تسعى لتحدي قوة ونفوذ ومصالح الولايات المتحدة عن طريق منافستها على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري. للاستجابة لهذا التهديد، واصلت الولايات المتحدة خلال عهديّ أوباما وترامب تدعيم الوجود الأمريكي في منطقة آسيا المحيط الهادي، ويعد الهدف بعيد المدى للسياسة الخارجية الأمريكية هو منع صعود الصين كقوة مهيمنة إقليمياً في نصف الكرة الغربي عن

طريق المزج بين الأدوات الناعمة والخشنة إلا أن البعد الصراعي في علاقة الولايات المتحدة مع الصين ظهر بصورة واضحة في عهد ترامب. بالنسبة لروسيا وإيران، فتعد الأخيرة مطوقة بالفعل، ويستمر توسع حلف شمال الأطلنطي لتطويق الحدود الغربية لروسيا على الرغم من الوعود المستمرة بعدم توسيع الحلف منذ نهاية الحرب الباردة، إلى جانب الوجود العسكري الأمريكي جنوب روسيا في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

1. براندون فايت وكلوي كوغلين- شولت، **المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في أمريكا اللاتينية وإفريقيا**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2014.
2. جرايمي هيرد (محرر)، **القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2013.
3. ماهر بن إبراهيم القصير، **المشروع الأوروآسيوي من الإقليمية إلى الدولية**، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2014.
4. محمد الكوخي، **الأزمة الأوكرانية وصراع الشرق والغرب: جذور المسألة ومآلتها**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.
5. محمد جاسم حسين الخفاجي، **روسيا ولعبة الهيمنةعلى الطاقة: رؤية في الأدوار والاستراتيجيات**، دار أمجد للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، 2019.

2- رسائل علمية:

1. جمانة عبيد، **التداخل بين السياستين الداخلية والخارجية: دراسة في تطور سياسات الولايات المتحدة أمام هجرة المكسيكيين**، رسالة ماجيستير، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، بيرزيت، 2019.
2. حيرش لخضر، **دور العامل العسكري في السياسة الخارجية الروسية خلال فترة حكم الرئيس بوتين**، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2017.

3. خالد عوض عقلة الدهام، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في عهد أوباما**، رسالة ماجيستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2018.
4. رندة العمري، **عقيدة أوباما: بين الواقعية والمثالية**، رسالة ماجيستير، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، بيرزيت، 2017.
5. عمارة فرحاني ونوال قمادي، **الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته على العلاقات الأمريكية السعودية**، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2016.

3- الدوريات العلمية:

1. أحمد سيد أحمد، **قمة ترامب- بوتين وحدود التقارب**، مجلة السياسة الدولية، العدد 214، أكتوبر 2018.
2. أشرف محمد كشك، **قراءة سياسية وقانونية للاتفاق النووي**، مجلة السياسة الدولية، العدد 214، أكتوبر 2018.
3. جواد الحمد، **تحليل الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته**، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 73، خريف 2015.
4. ديفيد دي روش، **لماذا تبدو سياسة ترامب الخارجية غير مفهومة؟**،اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 30، ربيع 2019.
5. سليم الدليمي، **العقوبات على إيران: تحفز واشنطن وبراجماتية طهران**، مجلة السياسة الدولية، العدد 215، يناير 2019.
6. صدفة محمد محمود، **شرنقة التوازن: هل يتجاوز البناء العسكري الهندي الهواجس الإقليمية؟** ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 217، يوليو 2019.
7. محمد أحمد مرسي، **القوة في الصراع الدولي.. فنزويلا نموذجًا**، مجلة السياسة الدولية العدد 218، أكتوبر 2019.
8. محمد عبد الله يونس، **تحول جيواستراتيجي: الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الباسيفيكي**، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، السنة 48، 2012.

9. نورهان الشيخ، **العلاقة مع روسيا: بين الاحتواء والصراع**، مجلة السياسة الدولية، العدد 215، يناير 2019.

10. هالة محمود طه دودين، **السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني 2000-2019**، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي، العدد 4، يونيو 2019.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

1-Books

1. Abraham F. Lowenthal ، Theodore J. piccone ، Laurence whitehead (Editors) ،**Shifting the balance: Obama and the Americas**، **Brookings institution press**، Washington D.C ، 2011.
2. Gregoy wilpert، **changing venezula by taking power: the history and policies of the Chavez Government**، Verso books، NewYork، 2007.
3. Javier Corrales and Carlos A. Romero، **U.S. - Venezuela Relations since the 1990s: Coping with Mid-level Security Threats**، Routeldge، New York، 2013.
4. Jorge I. Dominiguez and Rafael Fernandez de Castro (editors)، **Contemporary U.S. –Latin American Relations: cooperation or conflict in the 21st century**، Routeledge، NewYork، 2010، p1-16.
5. Paul Frymer، **Uneasy Alliances: Race and Party Competition In America**، Princeton university Press، USA، 1999.
6. Said Saddiki، **World of Walls: The structure، Roles and Effectiveness of Separation Barriers**، Open Book Publishers، Cambridge، 2017

2- Thesis

1. Emanuela Falcone، **USA foreign policy in Latin America: The Challengers**، Master Thesis، Luiss Guido Carli: Libera Università Internazionale Degli Studi Sociali، department of political science، Rome، Italy، 2015.
2. Sara Sophia Lowden، **Expanding Militarization of the U.S. Southern Border through Immigration Reform**، Bachelor thesis، University of Arizona، December 2013.
3. Suzanne Leone Fiederlein، **Responding to Central American Refugees: Comparing Policy Design in Mexico and the Unites States**، PHD Dissertation، the University of Arizona، department of Political Science، 1992

3- Periodicals and journals

1. Amadu Jacky Kaba، **United states immigration policies in the Trump Era**، Sociology Mind، scientific research publishing، N.9، 2019.

2. Andrew Futter، **The Elephant In the Room: US ballistic missile defence under Brack Obama**، Journal of Defense and Security Analysis، Routledge، Vol.28، N.1، 2012.
3. Angela Stent، **US- Russia Relations in the second Obama Admministation**، Journal of of Survival Global politics and strategy، Routledge، Vol.54، N.6، 2012.
4. Carlos Malamud and Carlota Garcia Encina، **Los actors Extrarregionales en America Latina ii، iran**، royal institute el cano for international and strategic studies، Madrid، 2017.
5. Eric Rouby and Adrien Shu، **Rendre compte de la politique étrangère Américaine à l'ère de Trump: le cas des relations avec l'Amérique central et la caraïbe**، journal des études caribéennes، open edition journals، N.42، 2019.
6. Felix Artega، **Turquia: Golpe militar o levantamiento de militares**، royal institute el cano for international and strategic studies، Madrid،2016.
7. Francisco Alba، **Mexico: The New Migration Narrative**، Migration Policy Institute، April 2013.
8. Frédérick Douzet، **Droits dans le Mur: Trump la politique d'immigration et les représentations de la nation aux Etats Unis**، Hérodote، la Découverte، Vol.3، N.174، 2019.
9. Hugo Meijer، **L'Asie Pacifique dans le débat stratégique Américain: Obama، Trump et la montée en puissance de la Chine**، revue politique Américaine، L'Harmattan، Vol.2، N.33، 2019.
10. Jacqueline Maria Hagan and Joshua T. Waaink، **Return Migration and Social Mobility in Mexico**، Current History، University of California Press، February 2019.
11. John D. Skrentny and Jane Lilly Lopez، **Obama's immigration Reform: The Triumph of executive action**، Indiana Journal of Law and Social Equality، Indiana University، Vol.2، issue 1، Fall 2013.
12. Laurent Faret، **Enjeux Migartoires et Nouvelle Géopolitique à L'interface Amérique Latine-Etats-Unis**، revue Hérodote، La découverte،No.171، 2018.
13. Luisa Feline Freier and Nicolas Parent، **The Regional Response to the Venezuelan Exodus**، Current History، University of California press، February 2019.
14. María José Reyes Retana Fernandez، **NAFTA's impact on US-Mexican border security: drug، trade، and migration**، Observatoire Politique de L'Amérique Latine et des Caraïbes، Sciences Po institute and CERI، N.9، December 2017.

15. Michael J.Camilleri، **Evolution or Revolution: U.S. Policy on Venezuela from Obama to Trump، Pensamiento propio**، Coordinadora Regional de Investigaciones Economicas y Sociales، Buenos Aires، Argentina، N.47، January-June 2018.
16. Morgane Farghen، **les Prémices d'une nouvelle stratégie Américaine en Asie**، Revue Monde Chinois، ESKA Publishing، Vol.4، N.48، 2016.
17. Pablo Telman Sánchez، **is a new climate of confrontation Between Russia and the United States Possible in Latin America?** Latin American Policy، Policy Study Organization، Vol.1، issue 2 ، October 2010.
18. Ruth Deyermond، **Assessing the reset: Successes and failures in the Obama's administartion's Russia policy 2009-2012**، Journal of European Security، Routledge، Vol.22، N.4، 2013.
19. Stephen Walt، **More or Less: the Debate on U.S. Grand Strategy**، Foreign Policy، 2 January 2013

4- internet sites

1. Anthony Faiola، **Maduro calls for restructuring venezuela's foreign debt**، Washington post، 2 November 2017، URL: https://www.washington post.com/world/maduro-calls-for-restructuring-venezuelas-foreign-debt/2017/11/02/03ad1fd2-c036-11e7-8444-a0d4f04b89eb_story html?utm_term=.9d1a84e051fe، Access date: 16th March 2020.
2. Brian Ellsworth، **U.S Diplomat meets with Maduro to bolster Venezuela dialogue**، Reuters، 31 October 2016، https://www.reuters.com/article/us-venezuela-politics-usa/u-s-diplomat-meets-with-maduro-to-bolster-venezuela-dialogue-idUSKBN12V2CW، Access date: 16 March 2020.
3. Carmen Rengel، **Estas son las cuatro fases del Mecanismo de Montevido para negociar una Salida en Venezuela**، Huffington Post España، 8 february 2019، URL: https://www.huffingtonpost.es/2019/02/08/estas-son-las-cuatro-fases-del-mecanismo-de-montevideo-para-negociar-una-salida-en-venezuela_a_23664641/، Access date: 26th April 2020.
4. Clare Ribando Seelke and Rebecca N. Nelson، **Venezuela: Backgroud and U.S relations**، Congressional Research service، 9 March 2018. URL: https://fas.org/sgp/crs/row/R44841.pdf، Access date: 16th March 2020.
5. **DHS Rescinds DACA Memo - The Reasoning and Implementation of the Decision"**، MyAttor-neyUSA، http://myattorneyusa.com/dhs-rescinds-daca-memo-the-reasoning-and-implementation-of-the-decision، access date: 27th February 2020.

6. Donald Trump، **presidential proclamation on declaring a national emergency concerning the southern border of the United States**، 15 february 2019، URL: https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/presidential-proclamation-declaring-national-emergency-concerning-southern-border-united-states/، Access date: 22nd May 2020.
7. Elizabeth keating، **Outlook Grim in Latin America for Relations Under Trump**، Gallup، 24 January 2018، URL: http://news.gallup.com/poll/226193/outlook-grim-latin-america-relations-trump.aspx، Access date: 16th March 2020.
8. European Union External Action Service، **International Contact Group**، Meeting 7 February 2019، Url: https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/57788/international-contact-group-%E2%80%93-meeting-7-february_en، Access Date: 26th April 2020.
9. James N. Mattis، **Discourse of Secretary James Mattis in front of the center for national starategy**، center for national interest، 25 July 2018، URL: https://nationalinterest.org/feature/secretary-james-n-mattis-addresses-center-national-interest-26851، access date: 24th May 2020.
10. John Kerry، **Remarks at the 46th Organization of the American States General Assembly**، June 2016، URL: https://2009-2017.state.gov/secretary/remarks/2016/06/258461.htm.
11. Jorge Arreaza ،**ministro de asuntos exteriores de venezuela habla en el consejo de seguridad، division en el consejo de seguridad con respecto a venezuela**، UN News، 26 january 2019، URL: https://news.un.org/es/story/2019/01/1450062، Access date 16th March 2020.
12. Juan Manuel Martínez Fernández، **la Doctrina Estarada y Venezuela**، sputnick news، 11 january 2019، URL: https://mundo.sputniknews.com/blogs/201901111084662206-por-que-mexico-evita-pronunciarse-sobre-venezuela/،Access date 26th May 2020.
13. Hernan Porras Molina، **wang: la interferncia extranjera llevaria la ley de la selva a Venezuela**، entorno intelligente، 8-3-2019، URL: https://www.entornointeligente.com/wang-la-interferencia-extranjera-llevara-la-ley-de-la-selva-a-venezuela،Access date: 16th March 2020.
14. Kenneth Katzman، **Iran: internal politics and U.S. policy and options**، Congressional Research Service، May 2020، p 22-29، URL: https://fas.org/sgp/crs/mideast/RL32048.pdf، access date: 26th May 2020.
15. Leon E. Panetta، **America's pacific rebalance**، project syndicate، 31 December 2012، URL: https://www.project-

syndicate.org/onpoint/renewing-the-us-commitment-to-the-asia-pacific-region-by-leon-e--panetta?barrier=accesspaylog، access date: 24th May 2020.

16. Lucy Rodgers and Dominic Bailey، **trump wall: all you need to know about US border in seven charts**، BBC news، 27th September 2019، URl: https://www.bbc.com/news/world-us-canada-46824649، access date: 27th February 2020.
17. Ministerio de Relatciones Exteriores y Movilidad Humana del Ecuador، **The Declaration of Quito on Human Mobility of Venezuelan citizens was signed with 18 points of common agreement**، government of the republic of Ecuador، Quito، 4 September 2018، URL: https://www.cancilleria.gob.ec/en/the-declaration-of-quito-on-human-mobility-of-venezuelan-citizens-was-signed-with-18-points-of-common-agreement/، Access date: 26th April 2020.
18. Philip Rucker and Robert Costa، **Tired of the wait game : white house stabilizers gone، Trump calling his own shots**، Washington Post، 31st March 2018، URL: https://www.washingtonpost.com/politics/unhinged-or-unleashed-white-house-stabilizers-gone-trump-calling-his-own-shots/2018/03/31/19447ae2-343b-11e8-8bdd-cdb33a5eef83_story.html?utm_term=.e93a73a89c9c.
19. Shanon K O'Neil، **A Venezuelan refugee Crisis**، Council on Foreign Relations، 15 February 2018، URL: https://www.cfr.org/report/venezuelan-refugee-crisis، Access date: 16th March 2020.
20. Raymond Colitt، **Lula to Push Obama on Latin America Policy** ، Reuters، 12 March 2009، URl https://www.reuters.com/article/us-brazil-usa/lula-to-push-obama-on-latin-america-policy-idUSTRE52B5WD20090312، access date: 16 March 2020.
21. Russell Berman، **The real reasons why the government shut down**، the Atlantic، 20th January 2018، URL: https://www.theatlantic.com/politics/archive/2018/01/the-real-reasons-why-the-government-shut-down/551027/، Access date: 27th February 2020.
22. The White House، **remarks by Vice President Pence at plenary summit of the Americas**، 15 April 2018، URL: https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/remarks-by-vice-president-pence-at-first-plenary-session-of-the-summit-of-the-americas/، access date: 16th march 2020.
23. **Trump، New Mexican president discuss migration but not wall**، New York Times، 13 December 2018، URL:

https://www.nytimes.com/aponline/2018/12/13/us/politics/ap-us-trump-mexico-.html ، access date 27th February 2020.

24. U.S Department of Defense، **Nuclear Posture Review**، February 2018، URL: https://media.defense.gov/2018/Feb/02/2001872886/-1/-1/1/2018-NUCLEAR-POSTURE-REVIEW-FINAL-REPORT.PDF، access date 25th May 2020.
25. US Department of the Treasury (2017). **"Executive Order 13808، Imposing Additional Sanctions With Respect to the Situation in Venezuela"**، August 24، 2017،URL: https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Programs/Documents/13808.pdf.
26. White House، **National Security Strategy of the United States of America**، December 2017، p8-27، URL: https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2017/12/NSS-Final-12-18-2017-0905.pdf، Access date: 24th May 2020.
27. White House، **Remarks by president Trump and Prime Minister Abe of Japan in Joint Press conference**، Mar-a- lago، Florida، 18 april 2018، URL: https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/remarks-president-trump-prime-minister-abe-japan-joint-press-conference/، access date، 24th April 2020.